رسالة النور
يوليو 2025
607

CEOSS 75 Years

عمل لائق
من أجل نمو اقتصادي

رسالة النور

تصدرها الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

أسسها الدكتور القس صموئيل حبيب سنة ١٩٥٦

مجلس التحرير

رئيس مجلس الإدارة: د. ق. أندريه زكي

رئيس التحرير: حسني ميلاد

مدير التحرير: جيهان عيد

تصميم غلاف وداخلي: إيزيس عطية

تحرير ومراجعة لغوية: جرجس صبحي

العدد
607

عمل لائق من أجل نمو اقتصادي 3

العمل اللائق والنمو الاقتصادي 4

من الجيولوجيا إلى الغذاء الصحي 16

يضم ٤٢٥ قطعة أثرية 22

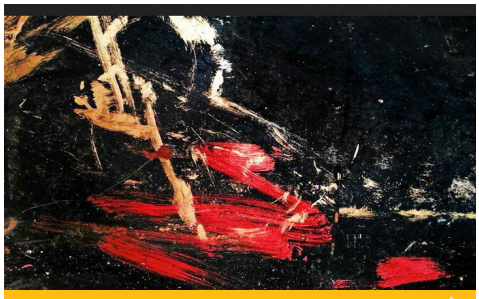

الأخلاق في عصر الحداثة السائلة 24

القس صموئيل حبيب يكتب عن قيمة العمل 26

عمل لائق من أجل نمو اقتصادي

بقلم
رئيس مجلس الإدارة

د. ق. أندريه زكي

"العمل اللائق" مفهوم أطلقته منظمة العمل الدولية، وهو يعني العمل المنتج الذي يؤدَّى في ظروف تسودها الحرية والإنصاف والأمن وكرامة الإنسان، والذي يحصل عليه النساء والرجال على قدم المساواة. ويُشكل العمل اللائق محور التقاء الأهداف الاستراتيجية الأربعة لمنظمة العمل الدولية والمُتمثلة في: تعزيز الحقوق في العمل، الاستخدام، الحماية الاجتماعية، الحوار الاجتماعي.

ومن هنا فإن العمل اللائق في جوهره يُمثل حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان/ المواطن، في أي مجال من مجالات العمل، وهو لذلك مُهم ولازم لجودة الحياة ذاتها، على مستوى الشخص والجماعة؛ حيث إنه يُحقق الرخاء والرفاة لجميع المواطنين، فالعمل في ظل ظروف كريمة ولائقة يزيد من الكفاءة ويزيد من الإنتاجية، كما أنه يرفع مستوى الجودة.

وحسب الأدبيات والكتابات الاقتصادية فإن العمل اللائق يشمل:

- أجورًا عادلة تكفي لتأمين احتياجات العامل الأساسية.
- بيئة عمل آمنة وصحية.
- الحماية الاجتماعية في حالات المرض أو البطالة أو الشيخوخة.
- الفرص المُتكافئة للرجال والنساء دون تمييز بينهم.

هكذا يرتبط الأمر ارتباطًا وثيقًا بالعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وهو يؤدي إلى الاستقرار ودعم قدرة المجتمعات على الصمود وبناء نظم عادلة، بما يُسهم في ترسيخ التنمية المستدامة، باعتبارها الأفق الأوسع الذي يوازن بين النمو الاقتصادي والحماية البيئية والعدالة الاجتماعية.

ومن هنا يمكننا القول إن العمل اللائق يصب في صالح النمو الاقتصادي، الذي تنشده الدولة ويتطلع له المواطنون، وهو لذلك يُمثل أحد مفاتيح التنمية الاقتصادية المُستدامة، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

وتحقيق العمل اللائق مُهمة مشتركة بين الحكومة وقطاع الأعمال الخاص، بالإضافة إلى قطاع المجتمع المدني، من خلال سن القوانين والتشريعات، والتوعية ونشر الثقافة الخاصة بمفهوم العمل اللائق.

كما يتطلب الأمر، تكاتفًا دوليًا في ظل التحوّلات البيئية والاجتماعية التي تهدّد استقرار المجتمعات، حيث تتطلب التحديات القائمة تعزيز الشراكة والاحترام المتبادل بين الشعوب بعضها بعضًا.

ولعلي لا أنكر أن هناك جهودًا كبيرة يتم بذلها من مختلف الأطراف والجهات في هذا الشأن، وإن كانت هذه الجهود تتطلب مزيدًا من المواصلة والاستمرارية والمتابعة، في سبيل الإصلاح الاقتصادي، الذي يتضمن بطبيعة الحال مبدأ العمل اللائق، مثلما تهتم مؤسسات الدولة بتوفير البنية الأساسية وتشجيع الاستثمار وريادة الأعمال.. فكلها خطوات مهمة ولازمة من أجل مجتمع أفضل، تسوده الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، وهي خطوات ترتبط في مجملها بالتطور السياسي للمجتمع.

العمل اللائق والنمو الاقتصادي

يُمثل العمل اللائق حجر الزاوية والأساس في أي تنمية اقتصادية مُستدامة، ننشدها ونتطلع إليها، من خلال احترام حقوق الإنسان/ المواطن وكرامته، ما يتطلب توفير فرص عمل، عادلة وآمنة ومنتجة، والاهتمام بتمكين الأفراد وتحفيز الابتكار، والعمل على زيادة الإنتاج... ما يُقلل من الفجوات الاجتماعية بين المواطنين بعضهم بعضًا، ويرسخ قيم العدالة والعمل والفرص المتكافئة.

من هذا المنطلق يأتي ملف العدد الجديد من مجلة "رسالة النور"، ونتناول فيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتمكين الاقتصادي للسيدات في القرى والأرياف والأوساط الشعبية، وأهمية التدريب باعتباره بوابة أمل للعمالة غير المنتظمة. كما يُلقي الضوء على الاقتصاد البرتقالي الذي يشير إلى التفاعل بين الإبداع البشري والملكية الفكرية والمعرفة والتكنولوجيا. ومن موضوعات الملف أيضًا: ريادة الأعمال لدعم الشباب، وثورة الذكاء الاصطناعي في عصر التحول الرقمي، كما نعرض قصة نجاح مُلهمة، لعلها تُلهم آخرين على طريق العمل الحر واللائق.

إعداد:

أحمد مصطفى علي، أميرة عبد الفتاح، تريزا كمال، كريستينا عادل، محمد وائل، هبة جلال

تحرير:

د. رامي عطا صديق

النمو الاقتصادي.. تحديات وفرص

د. رامي عطا صديق

تواجه مصر الكثير من التحديات والصعوبات والمشكلات الاقتصادية، مثلما تمتلك في المقابل الكثير من الفرص وإمكانيات الاستقرار والنمو، مثلها هنا مثل كثير من الدول على مستوى العالم والمنطقة العربية.

تحديات متنوعة

من بين التحديات تأتي مشكلة الديون المتراكمة، وما تتطلبه من فوائد، ومشكلة ارتفاع معدلات التضخم، الذي سجل ٢٢,٦٪ في يناير ٢٠٢٥م، بحسب البنك المركزي المصري، ومن جانب آخر مشكلة ضعف وجود الرقابة في الأسواق والتحكم في جشع التجارن الأمر الذي انعكس سلبًا على أسعار الكثير من السلع.

وحسب دراسة أعدها المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية (٢٠٢٤م) فإن مصر تواجه عجز الموازنة العامة، مما يتطلب اتخاذ إجراءات لخفض الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات الضريبية، حيث ازداد الإنفاق العام في مصر بشكل كبير خلال السنوات الماضية، خاصة على بنود مثل الرواتب والدعم والتحويلات الاجتماعية.

كما انخفضت الإيرادات العامة في مصر خلال السنوات الماضية، بسبب الأزمات العالمية وتراجع الصادرات المصرية.

ووفقًا للدراسة تعاني مصر من تباطؤ نمو الاحتياطي النقدي، حيث شهد الاحتياطي النقدي المصري نموًا متباطئًا.

كما تبرز أيضًا مشكلة البطالة، حيث إن مصر من البلدان ذات الفائض في القوى العاملة، وهناك عجز في توفير فرص عمل للشباب.

أزمات عالمية وإقليمية

بالإضافة إلى تأثير الأزمات العالمية، مثل تفشي وباء كورونا عام ٢٠٢٠م وما تبعه من إغلاق الحدود وتوقف وسائل التنقل والسفر والتجارة الدولية، وكذلك الحروب والنزاعات الإقليمية والدولية، ومنها اندلاع الصراع الروسي الأوكراني في بداية عام ٢٠٢٢م الذي أثر سلبًا على سلاسل التوريد والإمداد بالسلع الضرورية مثل الطاقة والغذاء، وانتهاءً بحرب غزة في أكتوبر ٢٠٢٣م، ومؤخرًا الصراع الإسرائيلي- الإيراني.

فرص واعدة

من بين الفرص الاقتصادية الواعدة التي يشير إليها خبراء الاقتصاد:

- تعزيز الإنتاج المحلي.
- الاستفادة من الاستثمارات.
- التعاون الإقليمي، بين مصر ودول المنطقة.
- التركيز على الإصلاحات الهيكلية.

مقترحات

من الأفكار التي طرحتها دراسة المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية:

- العمل على تفعيل دور مبادرات خفض الأسعار ومراقبة الأسعار وتأجيل رفع الدعم على الكهرباء بشكل تدريجي من أجل مراعاة البعد الاجتماعي والفئات الأكثر احتياجًا في المجتمع.
- العمل على استقرار سعر الصرف حيث خسر الجنيه المصري أكثر من ٥٠٪ من قيمته مقابل الدولار الأمريكي منذ بداية عام ٢٠٢٢، مما أدى إلى تفاقم أزمة نقص العملة الصعبة.
- العمل على تقليل الواردات للسلع غير الضرورية.

إبداع وابتكار

في إطار مواجهة التحديات الاقتصادية، واستثمار الفرص الواعدة، فإن الأمر يتطلب إبداعًا في التفكير، يقوم على الابتكار في التخطيط والتنفيذ، عبر دراسة الوضع القائم ورصد احتياجات المجتمع، والوصول إلى أنسب السبل لتحقيقها.

أيضًا، تحفيز ريادة الأعمال في مختلف المجالات والقطاعات، وحسنًا فعلت بعض الكليات والمعاهد، سواء في مجال العلوم الإنسانية الاجتماعية أو في مجال العلوم التطبيقية، بإدراج مقرر "ريادة الأعمال" ضمن مقرراتها الدراسية، حتى يتدرب الطلاب على التفكير الإبداعي والعمل المنتج وإعداد مشروعات تخرج ترتبط باحتياجات المجتمع ويمكن استمرارها في المستقبل، بدعم قطاع الأعمال الخاص، وقطاع المجتمع المدني.

كيف أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة ركيزة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي؟

كتبت: أميرة عبد الفتاح

تشهد مصر تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة في العقود الأخيرة، وبرزت أهمية دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كإحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وقد أدركت الدولة المصرية، ومعها مؤسسات المجتمع المدني، أن النهوض بهذا القطاع الحيوي يمثل ضرورة وطنية مُلحة، ليس فقط لما يوفره من فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، بل لما له من أثر بالغ في تقليص معدلات البطالة، وتحفيز روح ريادة الأعمال، ودفع عجلة الإنتاج المحلي، وتحقيق التوازن التنموي بين الحضر والريف.

ومن هذا المنطلق، تبنت الدولة نهجًا شاملًا ومتدرجًا لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال سياسات تشريعية ومبادرات تمويلية، وبنية تنظيمية مرنة، تتيح دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وتضمن حماية حقوق المستثمرين الصغار وتذليل العقبات أمامهم.

يقود هذه الجهود جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بالتعاون مع البنك المركزي المصري، ووزارات التنمية المحلية والتخطيط والتجارة والصناعة، إلى جانب برامج التمويل المصرفي التي تقدمها البنوك العامة والخاصة، والتيسيرات الضريبية التي شرعتها الدولة ضمن حزمة قوانين مُحفزة للمشروعات الناشئة.

منظمات المجتمع المدني ودورها التكاملي في دعم المشروعات

أدت منظمات المجتمع المدني دورًا تكامليًا لا يقل أهمية، حيث قامت الجمعيات والمؤسسات الأهلية بدور فاعل في التوعية بأهمية ثقافة العمل الحر، وتنظيم ورش تدريبية لبناء قدرات الشباب والمرأة، وتقديم الدعم الفني والاستشاري للمشروعات الوليدة.

بل وشاركت بعض المؤسسات غير الحكومية في توفير التمويل متناهي الصغر في المناطق النائية والمحرومة، مما أسهم في توسيع قاعدة المستفيدين، ودمج فئات مُهمشة في منظومة الاقتصاد الوطني.

كما تشهد الفترة الأخيرة بروز تحالفات مجتمعية بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لإطلاق مبادرات نوعية مثل "مشروعك" و"ابدأ مستقبلك" و"حياة كريمة"، التي أولت اهتمامًا كبيرًا بتشجيع العمل الإنتاجي وتعزيز التكامل بين الجهات المُنَفِّذة.

ولا يمكن إغفال الدور التوعوي والإعلامي الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في دعم المشروعات الصغيرة، من خلال تسليط الضوء على قصص النجاح، وإبراز النماذج المُلهمة، مما يسهم في خلق بيئة حاضنة لريادة الأعمال، وتغيير الثقافة المجتمعية تجاه العمل الحر.

تبرز أهمية هذا الدور المشترك في ظل التحديات الراهنة التي يواجهها الاقتصاد العالمي، حيث بات من الضروري الاعتماد على نماذج اقتصادية مرنة ومستدامة، تضمن تنويع مصادر الدخل، وتدعم الابتكار المحلي، وتعزز من قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات، وهي المهام التي تقع في صلب عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

التناغم بين السياسات الحكومية ومبادرات المجتمع المدني

ومن ثم، فإن التناغم بين سياسات الدولة ومبادرات المجتمع المدني يمثل حجر الزاوية في بناء منظومة اقتصادية عادلة ومتكاملة، تضع الإنسان في صلب العملية التنموية، وتضمن توزيعًا أكثر عدالة للثروة والفرص، وتفتح آفاقًا رحبة أمام الشباب لتأسيس مشروعاتهم الخاصة والمساهمة بفاعلية في التنمية الوطنية. وهذا يعكس وعيًا جماعيًا متزايدًا بأن تنمية هذا القطاع ليست فقط هدفًا اقتصاديًا، بل مشروع اجتماعي يعزز العدالة والتمكين والتماسك المجتمعي.

وفي إطار مساعي الدولة المصرية لتعزيز دورها في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وضعت الحكومة عبر مؤسساتها المختلفة- وعلى رأسها جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ووزارة التنمية المحلية، والبنك الزراعي المصري، والبنك المركزي المصري- خطة شاملة تم تنفيذها خلال الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥ لاستنهاض هذا القطاع الحيوي.

فقد تجاوز إجمالي التمويلات الممنوحة ١٦,٢ مليار جنيه لعدد ١١,٣ ألف مستفيد حتى نهاية يناير ٢٠٢٥م، ارتفاعًا من ٦,٩ مليار جنيه لـ٦,٥ ألف مستفيد في نهاية يناير ٢٠٢٤م. وفي الفترة من يناير حتى أكتوبر، تم ضخ ٩,٨ مليار جنيه لـ٥,١ ألف مشروع مقارنة بـ٤,٢ مليار جنيه و٣,٧ ألف مشروع خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٣. كما أظهرت بيانات الرقابة المالية أن التمويلات بلغت ١١,٤ مليار جنيه لخدمة ٥,٨ ألف مشروع خلال أول ١١ شهرًا من عام ٢٠٢٤م.

ويُذكر أن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في مصر يبلغ نحو ٣,٧٤ مليون وحدة، تمثل ٤٤,٦٪ من إجمالي المؤسسات في القطاع الخاص الرسمي، بينما يوظف هذا القطاع نحو ٥,٨ مليون عامل، أي ما يقارب ٤٣,١٪ من إجمالي القوى العاملة الرسمية.

إحصاءات عام ٢٠٢٤ حول استثمارات جهاز تنمية المشروعات

في عام ٢٠٢٤م، استثمر جهاز تنمية المشروعات حوالي ٦ مليارات جنيه في تمويل قطاع المشروعات بمختلف فئاته بزيادة ١٣٪ عن عام ٢٠٢٣، مستهدفًا مضاعفة هذا المعدل خلال عام ٢٠٢٥، مع تركيز خاص على المشروعات الإنتاجية والصناعية والمناطق الحدودية والصعيدية.

ووقع الجهاز ١٣ عقدًا لتمويل المشروعات الصغيرة بمبلغ ٨٧٨ مليون جنيه مع هيئات تمويل خارجية وبنوك محلية، و٤١ عقدًا بقيمة ٩٠٠ مليون جنيه لتمويل المشروعات متناهية الصغر من خلال شركات وجمعيات أهلية.

كما تم التصديق وتفعيل القوانين التشريعية المهمة لإدماج الاقتصاد غير الرسمي ضمن الإطار القانوني، فقد جرى مد مهلة توفيق الأوضاع لمدة ٣ سنوات، وإعفاء المؤسسات المنتظمة حديثًا من أقساط التأمينات السابقة، وربط ذلك بالحوافز الضريبية بالتنسيق بين الجهاز والهيئات المعنية.

وقد تمكن الجهاز من إصدار أكثر من ١٣ ألف شهادة تصنيف و١٢ ألف شهادة مزايا للمستفيدين، بالإضافة إلى منح نحو ٢,٦٠٠ رخصة مؤقتة للمشروعات غير الرسمية التي تم توثيقها.

كما عمل الجهاز بفاعلية على تقديم خدمات غير مالية متنوعة، تضمنت ٦٠٠ ندوة للتوعية وريادة الأعمال استفاد منها نحو ٤٠ ألف شاب، وتدريب قرابة ١٠ آلاف شخص على مهارات إدارية وفنية وتسويقية. إضافة إلى تأسيس وحدة متخصصة بالتصدير لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة، ومساندة صغار المصدِّرين لتغلغل منتجاتهم في الأسواق الخارجية، بالتعاون مع بروتوكولات موقعة مع دول أفريقية وأوروبية.

وأسهم الجهاز في رفع حجم مبيعات هذه المشروعات من خلال المناقصات الحكومية، وساهم في مبادرات مشتركة من خلال صناديق استثمار لدعم ريادة الأعمال والمشروعات الناشئة، مثل مساهمته بقيمة ٢,٥ مليون دولار في "تنمية كابيتال فنشرز ٢" و٣ ملايين دولار في "فونديشن فينشرز" ولعب دورًا في تنفيذ المشروعات التنموية المجتمعية عبر تمويلات نموذجية بقيمة ٢٢٢ مليون جنيه في ٤٠ عقدًا، حققت ٣٥٠ ألف يومية عمل ووظفت ٢,٢٨٠ شابًا وشابة في القرى والمحافظات.

صندوق التنمية المحلية

سجلت وزارة التنمية المحلية نجاحات لافتة عبر صندوق التنمية المحلية، إذ واصل نشاطه من يوليو إلى نوفمبر ٢٠٢٤ بتمويل ٩٧٦ مشروعًا باستثمارات تقارب ٢٠ مليون جنيه- منها ١٦,٦ مليون جنيه قروض- وقد وفر ذلك نحو ٦٩٦ فرصة عمل في ٢٠ محافظة، مع إشراك المرأة في ٦٥٪ من المشروعات المُمولة (٦٣٧ مشروعًا).

كما أن برنامج "مشروعك" الوطني لدعم المشروعات في الطبقات الشعبية قدم ٦,١٣٠ مشروعًا بإجمالي قروض ٥٠٢,٤ مليون جنيه وفر ٨,٥٩١ فرصة عمل، مع خطة لتمويل ٦,٨٠٠ مشروع خلال ٢٠٢٤-٢٠٢٥ باستثمارات ٢,٧ مليار جنيه وتوفير ٤٨ ألف فرصة عمل جديدة.

دور البنك الزراعي المصري والبنك المركزي

يُضاف إلى ذلك دور البنك الزراعي المصري والبنك المركزي في تحفيز مشروعات الشباب الزراعية من خلال تطبيق برنامج "التمويل المرتبط بالتدريب الفني"، وذلك ضمن مبادرات لتشجيع خريجي كليات الزراعة على تأسيس مشروعات خاصة في مجال الزراعة والإنتاج الحيواني، مدعومًا بخدمات بنك قومي تركز تمويلاته التي تتجاوز ٦٤٪ من محفظته على محفظة الأنشطة الصغيرة والمتوسطة، فضلًا عن التعاون مع مركز البحوث الزراعية لإيصال الدعم التقني لهؤلاء الشباب.

انطلاقًا من التوجهات الاستراتيجية المستندة إلى رؤية مصر ٢٠٣٠، فقد حرصت الدولة على رفع قدرات القطاع وتفعيله كقاطرة للنمو الاقتصادي، وتوطيد منظومة الحوكمة، والتحول الرقمي بكامل أركان العمل الحكومي، خاصة مع تنفيذ المبادرات الرئاسية "حياة كريمة" و"بداية جديدة"، التي شملت دعم وتمويل ١٨,٥٠٠ مشروع بإجمالي ١,٥ مليار جنيه، وخلق ٦٢ ألف فرصة عمل، فضلًا عن التدريب والتثقيف الإداري والفني لمنتسبي تلك المشروعات.

الشراكات الاستراتيجية الدولية

كما تحققت شراكات استراتيجية مع مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وصندوق أوبك والمنح الأوروبية والألمانية، لتوفير تمويلات تنموية تراكمت إلى ٤٥٦ مليون دولار خلال ٢٠٢٠-٢٠٢٣م، شملت برامج تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمكين المرأة، وتحسين كفاءة الطاقة وإتاحة الخدمات المالية. وكذلك قرض بقيمة ١١٩,٥ مليون دولار من بنك EBRD لصالح تمويل المشروعات الموجهة للفئات الشبابية والنسوية، وتعاون مع UNIDO لإطلاق برنامج تمويل للشركات العاملة بقطاع الطاقة الشمسية بقيمة تصل إلى ٣٠ مليون جنيه للمشروعات الصغيرة و٦٠ مليون جنيه للمشروعات المتوسطة.

كما تم ضخ استثمارات بنحو ٦,٣٤٧ مليار جنيه (حتى أبريل ٢٠٢٤) في تمويلات صغرى ومتناهية الصغر، منها تمويل نحو ٧٠ ألف تحويل سيارات للغاز الطبيعي بقيمة ٦٠٢,٥ مليون جنيه، و٣,١ مليار جنيه لمشروعات ضمن مبادرة "حياة كريمة" بين ٢٠٢١-٢٠٢٤، خلقت ٢٠٢ ألف فرصة عمل. وأُقيمت ٣١٨ دورة ريادة واستحدثت ٤,٣٧٦ ترخيصًا جديدًا.

في ضوء هذه المعطيات المتراكمة، يتضح أن الدولة المصرية أسهمت بشكل مباشر وغير مباشر في دعم وحماية هذا القطاع الاستراتيجي، من خلال توفير تمويلات تمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، وضمان خدمات فنية وإدارية وترويجية، وربط المشروعات الصغيرة بخطط التنمية المحلية والقطاعات الحكومية الكبرى، إضافة إلى فتح قنوات التصدير والتعاون الدولي، واستهداف فئات الشباب والمرأة والسكان الريفيين؛ مما يجعل هذه المشروعات محركًا رئيسًا للنمو الثابت والمستدام، ويساهم في إعادة توجيه بنية الاقتصاد الوطني نحو إنعاش الطبقة المتوسطة، وتعميق الشمول المالي، وتوسيع رأس المال البشري المنتج، ورفع معدلات التشغيل الرسمي وتقليل البطالة، وبالتالي تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ الاقتصادية والاجتماعية في بناء اقتصاد أكثر شمولًا وتأثيرًا وتنمية مستدامة.

• "حياة كريمة" و"مشروعك": مبادرات رئاسية تضخ ٢,٧ مليار جنيه وتخلق ٤٨ ألف فرصة عمل في قلب الاقتصاد المصري

التمكين الاقتصادي

ومشروعات الأمل

تحقيق: تريزا كمال

في صعيد مصر، حيث تُزرع الأحلام وسط أرض صلبة وموروث اجتماعي عريق، تبرز عدة مشروعات قد تبدو صغيرة ولكنها تنسج واقعًا اقتصاديًا جديدًا، إذ لم يعد تمكين المرأة مجرد شعار يتردد في المؤتمرات والقاعات، بل تحول إلى واقع تعكسه مشروعات وأفكار انطلقت بدعم مجتمعي وتدريب ممنهج، لتصبح قصص نجاح ملهمة. وهنا تتعدد النماذج وتتشابه الدوافع رغبة في تحسين الدخل، وتأمين استدامة ومستقبل أفضل.

في هذا التحقيق، نسلط الضوء على العوامل الحقيقية التي تقف خلف تمكين المرأة اقتصاديًا في صعيد مصر، من التدريب والدعم الفني، إلى التمويل متناهي الصغر، ومرورًا بتغيير النظرة المجتمعية لدور المرأة في الإنتاج. كيف وُجدت هذه المساحات الآمنة للإبداع؟ ومن يقف وراء تحريك عجلة التمكين في بيئة تُعرف بخصوصيتها؟

"مهنتك مستقبلك"

عربة تحمل خيوط الأمل

عربة متنقلة لتعليم التفصيل للسيدات بقرى الصعيد

تتوقف العربة البيضاء المزودة بماكينات خياطة وأقمشة ومستلزمات تفصيل في طرقات تلك الشوارع الريفية، وربما أمام الوحدات المحلية لقرى الصعيد، وخلال ساعات قليلة، يتحول المكان إلى ورشة تدريب حيّة، تتوافد عليها السيدات من مختلف الأعمار، يرتدين عباءات بسيطة ووجوههن تفيض بالحماسة.

تقول أمينة محمد (٣٩ عامًا)، إحدى المستفيدات: "كنت أشتغل خياطة في البيت، بس مع الوقت المعدات تلفت ومعرفتش أطور شغلي، أول مرة حد يفكر ييجي لحد عندنا ويعلمنا كأننا في ورشة حقيقية."

يمتد البرنامج لعدة أيام في كل قرية، وتقوم خلاله مدربات محترفات بتعليم السيدات أصول التفصيل بكافة مراحله، بدءًا من مرحلة الرسم على الباترون، إلى استخدام ماكينة الخياطة باحترافية، والتعامل مع ماكينة الخياطة، تحصل المتدربات في نهاية الدورة على شهادة معتمدة من المجلس القومي للمرأة، تساعدهن في بدء مشروعات منزلية أو الانضمام لمصانع قريبة.

- **عربة تحمل خيوط الأمل لتمكنهن من العيش.. كيف غيّر التحول الرقمي وجه الادخار النسائي في القرى؟**
- **لم تكن تحويشة مجرد تطوير تقني بل كانت مدخلًا لتغيير ثقافي تدريجي ساعد في إعادة تشكيل وعي المرأة الريفية بمفاهيم التوفير والتخطيط والاستقلال المالي.**
- **إحدى المشاركات: "الموبايل فتح لي باب كان مقفول من سنين".**

باب رزق

يقول أحد مسئولي التدريب بالمبادرة: الفكرة ليست تعليم خياطة، لكن أيضًا فتح باب رزق حقيقي للسيدات. كثير منهن بدأن يشتغلن من البيت بعد التدريب، وبعضهن أصبح لديه زبائن من القرى المجاورة".

وتُختتم كل دورة تدريبية بمعرض صغير لعرض منتجات المتدربات، مما يمنحهن ثقة في النفس وفرصة لبيع أولى القطع التي أبدعتها أيديهن، كما يتم ربط المتميزات ببرامج تمويل متناهي الصغر تتيح لهن شراء ماكينة خياطة أو تجهيز غرفة صغيرة للعمل من المنزل.

العمل من المنزل

وتروي مريم شكري، ٤١ عامًا من إحدى قرى الصعيد: ابني من ذوي الإعاقة، ولم يكن عندي مصدر دخل اعتمد عليه، ولكن بعد التدريب، بدأت أعمل من المنزل، و"بعت أول فستان بـ ١٢٠ جنيه، أول مرة أشعر إني أستطيع الاعتماد على نفسي في مصاريف البيت."

دورات تدريبية مجانية

من جانبها، أوضحت الدكتورة ماجدة صلاح، وكيل وزارة العمل بالمنيا، أن الدورات التدريبية مجانية يتم تنفيذها ضمن برنامج "مهنتك مستقبلك"، الذي يعد أحد أهم البرامج العاملة فى مجال تدريب الشباب وتأهيلهم لسوق العمل ومساعدتهم ومتابعتهم بعد انتهاء فترة التدريب، لإيجاد فرص عمل مناسبة وخاصة من أبناء قرى المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، كما يحصل المتدرب على شهادة من وزراة القوى العاملة، وجوائز عينية، ويستطيع كل شاب وفتاه من فتح مشروع صغير يسهم في توفير "حياة كريمة" له ولأسرته، ولفتت الدكتورة ماجدة، إلى أن البرنامج يستهدف١٠ قرى محرومة في محافظة المنيا.

"تحويشة"... كيف غيّر التحول الرقمي وجه الادخار النسائي في القرى؟

في سياق متصل ومع إطلاق المجلس القومي للمرأة لبرنامج "تحويشة"، في أغسطس ٢٠٢٣م، ضمن المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية والمبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، الذي يهدف إلى تطوير آليات المجموعات التقليدية للادخار والإقراض، من خلال دمج التحول الرقمي لبناء ثقافة مالية مستدامة بين السيدات الريفيات، جاء التحول الرقمي ليمنح المشروع بعدًا جديدًا وأكثر كفاءة، لم تعد عمليات تسجيل المشاركات، أو متابعة دفعات الادخار، أو صرف القروض الدوّارة تتم بالطريقة التقليدية المعتمدة على الدفاتر الورقية، بل تطورت لتدخل عالم التطبيقات الذكية والمنصات الإلكترونية.

هذا التحول الرقمي لم يُسرّع فقط من وتيرة العمل، بل عزّز الشفافية، وفتح آفاقًا أوسع أمام المرأة الريفية لفهم أبجديات الإدارة المالية، عبر تدريبات على استخدام التطبيقات البسيطة، وإتاحة أدوات رقمية توضح للنساء أرصدتهن، ومواعيد الاستحقاقات، وفرص التوسع في مشروعاتهن الصغيرة.

أظهرت البيانات الميدانية أن رقمنة "تحويشة" ساعدت في ضم شريحة أكبر من النساء، خصوصًا الشابات، إلى منظومة الادخار، كما سهلت دمجهن في المبادرات التمويلية الحكومية والخاصة، وهو ما مثّل نقلة نوعية في مفاهيم الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة في بيئة تقليدية بطبيعتها.

شهادات من الواقع: "الموبايل فتح لي باب كان مقفول من سنين"

"قبل التطبيق، كنت كل مرة أنسى دوري في الجمعية، وأقلق من التأخير في التسليم. دلوقتي كل حاجة واضحة على الموبايل، حتى لو بسيطة، بس فرقت كتير"، هكذا عبّرت نادية عبده، إحدى المشاركات في برنامج "تحويشة" بإحدى قرى الصعيد وتضيف: "كنت خايفة أتعامل مع أي تكنولوجيا، بس لما شفت بنات القرية بيتعلموا وبيشتغلوا بيها، شجّعت نفسي، والحمد لله المشروع كبر."

تغيير ثقافي

في تحليلها لأثر التحول الرقمي، تؤكد هيام غطاس، خبيرة التنمية، أن "رقمنة برنامج تحويشة لم تكن مجرد تطوير تقني، بل كانت مدخلًا لتغيير ثقافي تدريجي؛ ساعد في إعادة تشكيل وعي المرأة الريفية بمفاهيم التوفير، التخطيط، والاستقلال المالي. ومع توفر بيانات دقيقة، أصبح من السهل تقييم الأداء، وتوجيه الدعم الفني والمالي بدقة أكبر."

وتشير إلى أن التكامل بين التكنولوجيا والتدريب الميداني هو العامل الحاسم في نجاح التجربة، حيث ربط بين المعرفة الرقمية والاحتياجات الواقعية للنساء في القرى، دون إغفال السياق الثقافي أو مستوى التعليم.

تدريب وتثقيف

أما الدكتورة رشا المهدي، عضو مجلس الشيوخ، وعضو لجنة الثلاثين بالمجلس القومي للمرأة، فتشير إلى أنه يتم التكثيف من تدريبات ريادة الأعمال وكذلك تدريبات التثقيف المالي، فمثلًا في فرع المجلس القومي للمرأة بالمنيا، نظّم المجلس تدريبات برنامج ريادة الأعمال بواقع ٢٨٤ تدريبًا استفادت منه ٧,١٠٠ متدربة، بالإضافة إلى تدريبات التثقيف المالي التي شملت ٣٨ تدريبًا واستفادت منه ٩٥٠ سيدة.

وفي إطار برامج الشمول المالي، تم تنفيذ برنامج "تحويشة" الذي استهدف أكثر من ٣٥ ألف سيدة مستفيدة، كما جرى تنفيذ مشروع تنمية الأسرة المصرية الذي شمل تدريبات متنوعة على الحرف اليدوية مثل الحلي والخرز والنحاس والتطريز والخياطة، إلى جانب تدريبات إنتاج الأعلاف وتربية المواشي، واستفاد من المشروع مئات المواطنين.

التدريب المهني

بوابة أمل للعمالة غير المنتظمة في مصر

من بين التحديات التي تواجه المجتمع المصري في الوقت الراهن مشكلة الوظائف والمهن التي يغلب عليها طابع "غير منتظم"، ويطلق عليهم العمالة غير المنتظمة، وهم يُمثلون نسبة غير قليلة من بين العمال، إلا أنهم يعانون من عدم انتظام العمل، وبالتالي عدم استقرار ظروفهم الاقتصادية، ما يؤثر على أوضاعهم الاجتماعية.

ووفقًا لإحصاءات وزارة القوى العاملة فإن عددهم يبلغ نحو ٢,٦ مليون عامل غير منتظم (يناير ٢٠٢٣م)، بينما تشير التقديرات الحقيقية لحجم العمالة غير المنتظمة في مصر- حسب بعض التقديرات- ما بين ٨ إلى ١٣ مليون شخص، مما يشير إلى وجود فجوة كبيرة بين الأعداد المسجلة والأعداد الحقيقية.

أبرز الوظائف والمهن

تشمل وظائف ومهن العمالة غير المنتظمة المهن التالية:

- العمال بالمقاولات العامة والتشييد.
- الموظفون في قطاع الخدمات الصغيرة.
- العمال الزراعيون والمزارعون.
- عمال المناجم والمحاجر.
- الصيادون العاملون في البحر أو النيل.
- الباعة الجائلون في الشوارع والأسواق.
- سائقو التوك توك و"الوانصات" في القرى والأحياء.

مساعدات وتدريبات

في ظل معاناة العمالة غير المنتظمة من ظروف العمل ومتطلبات الحياة، فقد برزت عدة أفكار لمساعدتهم من خلال:

١) المساعدات المالية المباشرة من جانب مؤسسات الدولة المعنية والمختصة.

٢) تقديم ورش تدريبية متخصصة بهدف رفع كفاءة العمالة غير المنتظمة.

المبادرات الحكومية الرسمية لدعم العمالة غير المنتظمة

تقدم الحكومة عدة منح مالية لدعم العمالة غير المنتظمة، منها:

المنح المالية الفعلية:

تُمنح في مناسبات مثل الأعياد (عيد الفطر، عيد الأضحى، شم النسيم، شهر رمضان، رأس السنة). وتتراوح قيمتها بين ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ جنيه، حيث وافق مجلس الوزراء في إبريل ٢٠٢٥م على رفع قيمة منحة العمالة غير المنتظمة إلى ١٥٠٠ جنيه. وتُصرف هذه المنح عبر مكاتب البريد الرسمية أو البنوك الحكومية.

ويذكر أنه في عام ٢٠٢٣م تم صرف ما يزيد على ١٠٥ ملايين جنيه كمنح دعم ضمن منظومة العمالة غير المنتظمة.

• أبرزهم: عمال المقاولات والمحاجر والمزارعون والصيادون والباعة الجائلون

• مساعدات مالية مباشرة وورش تدريبية لرفع الكفاءة

• طريقك أمان وبر أمان.. مبادرات لدعم بعض الفئات الخاصة

المساعدات الاجتماعية الإضافية:
وهي تشمل دعم الأسرة في حالات الولادة، الوفاة، توفير مساعدات نقدية للأسر المحتاجة بناءً على معايير اجتماعية.

التأمين الاجتماعي والصحي:
تتجه الحكومة نحو إدماج العمالة غير المنتظمة ضمن نظام التأمينات الاجتماعية والصحية. والهدف الأساسي من هذه الخطوة هو ضمان معاش تقاعدي ورعاية صحية لهذه الفئة التي تفتقد إلى شبكة أمان اجتماعي رسمية.

فرص العمل والتدريب المهني:
عبر مديريات القوى العاملة في المحافظات من خلال توفير برامج تدريبية تؤهل الشباب والعمال لسوق العمل. وهي تتضمن الرئاسة المهنية في مجالات مثل الحاسوب، الحرف التقليدية، المقاولات البسيطة، وغيرها.

مبادرات الحماية والتمكين الاقتصادية

هناك مجموعة من المبادرات المعنية بالحماية والتمكين الاقتصادي، لبعض الفئات من العمالة غير المنتظمة، نذكر منها:

مبادرة "بر أمان": لدعم الصيادين عبر رعاية الأدوات والمستلزمات الضرورية.

مبادرة "طريقك أمان": تهدف إلى دعم سائقي الدراجات والتوك توك المنتظمين.

كما توجد أيضًا مبادرات تمكين تستهدف العاملين في النول والحرف اليدوية، من خلال توفير معدات وأسواق للتسويق.

بوابة الشكاوى الحكومية الموحدة:
تمكّن المواطنين، بما في ذلك العمالة غير المنتظمة، من تقديم شكوى أو طلب مساعدة عبر موقع shakwa.eg، ويتم التعامل معها رسميًا في الجهات المعنية.

بوابة الأمل

• بوابة الأمل هي قاعدة بيانات وطنية أُنشئت بواسطة وزارة القوى العاملة المصرية تحت إشراف وحدة تنفيذية مركزية.

• وإن ظهرت مبادرة خيرية تحمل ذات الاسم عبر موقع 2030 eg.com، تُشير إلى أنها تمثّل دعمًا للعمالة غير المنتظمة، ولكنها مبادرة خاصة يتم تمويلها من خلال تبرعات "رجال الأعمال والمؤسسات والشركات المصرية"، وليست تابعة للدولة.

♦ **تفاصيل مبادرة 2030 eg.com**

• نوع المنحة: منحة مالية شهرية ١,٠٠٠ جنيه مصري تُصرف لمدة ٦ أشهر.

• منظار التمويل: برعاية القطاع الخاص، وليس عبر تمويل حكومي.

• **خطوات التسجيل (بحسب الموقع):**

١. الضغط على سجل الآن.

٢. إدخال البيانات المطلوبة بدقة (الاسم، رقم البطاقة، العنوان، المهنة).

٣. دفع رسوم تسجيل الطلب- هذه النقطة أساسية وتستدعي الحذر، لأن أي مبادرة حكومية دعمًا للعمالة غير المنتظمة لا تطلب رسومًا من المواطنين.

♦ **الفئات المستهدفة بشمول/ دعم**

• العمالة اليومية والموسمية: مثل عمال البناء والعاملين في الزراعة.

• الباعة الجائلون والتجار الصغار.

• سائقو التوك توك والدراجات النارية.

• عمال المناجم والمحاجر والصيادين.

• الشرط الأساسي: أن يكون المتقدّم من المواطنين المصريين، غير موظف في القطاع الرسمي أو الخاص، ويقيم في مصر، ولا يحصل على راتب أو تأمين اجتماعي.

التعليم والتدريب الاحترافي

يُمثل التعليم والتدريب الاحترافي أحد أهم ركائز التنمية في مصر في الوقت الراهن، يدعمه الإطار الحكومي لرؤية مصر ٢٠٣٠، ويسهم في إعداد الكوادر الوطنية المتخصصة للقطاع الحكومي والقطاع الخاص.

رؤية مصر ٢٠٣٠: الرؤية الاستراتيجية للتعليم والتدريب

تعمل رؤية مصر ٢٠٣٠ على تصميم نظام تعليم وفني مهني متطور، مؤسسي، ومتوازن، ينمّي المهارات ويهيّئ المواطن لمستقبل تنافسي:

١. تحسين الجودة:

- اعتماد نظم الجودة وتحديث المناهج.
- إدخال مهارات القرن الحادي والعشرين وتنمية مهنية مُستدامة للمعلمين.

٢. المساواة:

- توفير فرص تدريب متوازنة حسب التوزيع السكاني والاقتصادي.
- رفع الصورة المجتمعية للتعليم الفني.

٣. القدرة التنافسية الدولية:

- تحسين مؤشرات مصر العالمية في التعليم الفني.
- ربط مباشر بين التدريب وسوق العمل والاعتماد الدولي.

مؤسسات معنية بالتدريب

من بين المؤسسات والجهات المعنية بالتدريب تبرز:

الأكاديمية الوطنية للتدريب (NTA)

• تأسست في ٢٨ أغسطس ٢٠١٧م (القرار الجمهوري رقم ٤٣٤)، كهيئة اقتصادية عامة تابعة لرئاسة الجمهورية، وتحت إشراف مجلس الأمناء برئاسة رئيس الوزراء.

• **اعتماد دولي** من هيئة ACCET الأمريكية في ٢٠٢١م.

• **مقرها:** مدينة السادس من أكتوبر (طريق الواحات، بالقرب من مدينة زويل للتكنولوجيا) بمحافظة الجيزة- تضم ١٠٨ قاعة وتغطي مساحة ١٣,٠٠٠ م.

• وقّعت الأكاديمية بروتوكول تعاون مع الهيئة القومية لتنظيم الاتصالات في مارس ٢٠٢٤م لتطوير المهارات الرقمية.

• **أرقام في ٢٠٢٣-٢٠٢٤م:**

- **عدد البرامج:** ٣٧٠ برنامجًا.
- **عدد المتدربين:** ١٠٤,٩٤٢
- **عدد ساعات التدريب:** أكثر من ١٠١,٠٠٠ ساعة.

الشراكات: وزارة الهجرة، القوى العاملة، الصحة، التعليم العالي، هيئة الطاقة الذرية، البريد، Google، KOICA، المدرسة الوطنية للإدارة الفرنسية.

منهجياتها التدريبية:

- المدرسة الرئاسية للقيادة (PLS).
- مدرسة المرأة للقيادة.
- مدرسة القيادة للشركات.
- مدرسة القيادة الدولية.
- برامج تطوير موظفي الخطوط الأمامية.
- برامج تدريب خاصة لموظفي الدولة.

♦ **مبادرات خاصة:**

- برنامج "She is for a Digital Future" لتدريب ٢٠٠٠ سيدة رقميًا (٢٠٢١م) mped.gov.eg.

ومن جانب آخر تهتم بعض منظمات المجتمع المدني بتنظيم دورات تدريبية مجانية للعمالة غير المنتظمة.

• **وسائل التواصل مع وزارة القوى العاملة:**

- موقع وزارة القوى العاملة: manpower.gov.eg
- بوابة دعم المواطنين/الشكاوى: shakwa.eg

الاقتصاد البرتقالي:

هل تُدرك الدولة كنوزها الثقافية والفنية؟

كتب: محمد وائل

ظهر مصطلح "الاقتصاد البرتقالي" في عام ٢٠١١م، وقد صاغه وزير الثقافة الكولومبي السابق، فيليبي بويتراغو، بمشاركة الرئيس الكولومبي السابق إيفان دوكي ماركيز.

أوضح "مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار" أن هذا المصطلح يشير إلى تطور يستند إلى التفاعل بين الإبداع البشري، والأفكار، والملكية الفكرية، والمعرفة، والتكنولوجيا. ويدعم الاقتصاد البرتقالي الإبداع في مجالات متعددة تشمل الثقافة، والفنون، والإعلان، والهندسة المعمارية، والتصميم والأزياء، والسينما، وغيرها من المجالات الإبداعية.

وتولي رؤية مصر ٢٠٣٠ اهتمامًا كبيرًا بذلك، بالإضافة إلى الثقافة الداعمة للتنمية المستدامة، حيث يسهم هذا الاقتصاد في تحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص عمل جديدة، والاستفادة من الصناعات الإبداعية.

الحرف الفنية واليدوية من أهم الصناعات الإبداعية المصرية

توصلت إحدى الدراسات العلمية إلى أن أهم بند من بنود الصناعات الإبداعية المصرية هو الحرف الفنية أو الحرف اليدوية، التي تشمل السجاد وغيرها من الحرف التراثية المصرية. حيث يُعتبر هذا القطاع صاحب أكبر رقم بالنسبة لإجمالي الصناعات الإبداعية، حيث تفوق صادرات مصر في هذا القطاع وارداتها منذ عام ٢٠٠٨م حتى عام ٢٠٢١م.

أما بالنسبة للسمعيات والبصريات، التي تشمل الأفلام والأقراص المدمجة والأشرطة المسجلة، فقد كانت الصادرات محدودة للغاية، وكذلك الواردات حتى عام ٢٠٠٧م. إلا أنه بعد ذلك، شهدت الواردات ارتفاعًا ملحوظًا حتى عام ٢٠١٨م، وبدأت في الانحسار مرة أخرى منذ عام ٢٠١٩م وحتى عام ٢٠٢١م.

إحصائيات مرتبطة بالاقتصاد الإبداعي

وصل عدد دور الكتب والمكتبات إلى ١١٣٩ مكتبة في عام ٢٠٢١م، بينما بلغ عدد قصور وبيوت الثقافة ٣٤٧ في عام ٢٠٢١م، بعد أن كان ٥٩٤ في عام ٢٠١٦م، وذلك وفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

بلغ عدد دور العرض السينمائي للقطاع الخاص والأعمال العام ٢٥٠ دار عرض في عام ٢٠٢١م. ووفقًا لآخر إحصائية في العام نفسه، وصل عدد المترددين على دور العرض السينمائي إلى ٨٤٧٦ تذكرة، بعد أن كان ١٤٦٧٣ في عام ٢٠١٩م.

تُعد السينما إحدى أهم القوى الناعمة التي يمكن أن تسهم في الاقتصاد. لكن هل الملايين من الإيرادات مؤشر إلى زيادة أعداد المشاهدين؟

النقاد: تقلص في أعداد دور العرض السينمائي وموسم العيد فقير فنيًا

تقول الناقدة الفنية ماجدة موريس إن الفيلم الجيد يحقق إيرادات مرتفعة ويتردد عليه الكثير. ولكن أحيانًا تكون هذه الإيرادات نتيجة لسيطرة "سينما المولات" التي على الرغم من انصراف كثير من الأسر عنها، إلا أن سعر التذكرة فيها مرتفع. ولذلك، تُعد أماكن دور العرض السينمائي وسعر التذكرة من أهم عوامل تراجع السينما.

- **نقاد الفن يكشفون: التضخم الاقتصادي وارتفاع التكاليف يُهددان الصناعة السينمائية**

صرحت موريس بأن سعر تذكرة السينما في بداية الألفينات يختلف عن سعرها حاليًا، ولذلك من الصعب تحديد الفيلم الأعلى إيرادًا. كان هناك نوعان من السينما آنذاك: السينما العادية والسينما الصيفية التي كانت تعرض ثلاثة أفلام في الحفلة الواحدة بتذكرة زهيدة السعر.

وأضافت موريس، في تصريحات خاصة لمجلة "رسالة النور"، أن صناعة السينما يمكن أن تسهم في الاقتصاد عند توفر القدرة على صناعة الأعمال الجيدة وعندما تتاح الفرصة للمبدعين لتقديم ما يريدون.

وأشارت موريس إلى أهمية حرية التصوير، حيث إن المشاهد الخارجية للفيلم تحتاج إلى تصاريح وأموال كثيرة ووقت طويل. وأكدت على أهمية دعم الدولة للسينما حتى تعود الصناعة إلى ما كانت عليه في منتصف الخمسينيات، ولذلك كانت تلك الفترة من أهم الفترات في تاريخ الصناعة.

وأضافت الناقدة الفنية أن هناك بعض المحافظات لا يوجد بها أي دور عرض، فمثلاً الأقصر، على الرغم من أنها تقيم مهرجان السينما الإفريقية، لا يتوفر بها أي دور عرض. ولذلك، يضطر القائمون على المهرجان إلى إقامته في الدار التابعة للمحافظة. ترى موريس أهمية إعادة تشغيل دور العرض التي تم إغلاقها، فهذا من حقوق المواطن الثقافية.

الظروف الاقتصادية

قالت موريس إنه على الرغم من أن السينما ما زالت تناقش قضايا المواطن البسيط، إلا أن تفاعله مع الفن والثقافة يقل تدريجيًا بسبب العامل الاقتصادي. والتضخم الاقتصادي أثر على الصناعة، كما أصبح التصوير في الشوارع له مقابل مادي كبير.

وأضافت أن عدد الأفلام يقل بمرور السنوات، والدليل على ذلك عدد أعمال موسم عيد الأضحى حيث لا يتجاوز العدد فيلمين، مؤكدة على أن الفيلم المصري ما زال قادرًا على المنافسة العربية، حيث يحقق أعلى الإيرادات في دول الخليج. ولكن في ظل قلة دعم الدولة للفن والثقافة أصبح من الصعب المنافسة عالميًا.

وصفت الناقدة ماجدة موريس تجربة "سينما الشعب" بأنها جميلة، حيث تمنح المواطنين فرصة دخول السينما من خلال تذكرة بسعر ٤٠ جنيهًا.

وشفت موريس عن لجنة "التصوير الخارجي" التي منحت تسهيلات للأفلام الأجنبية التي يتم تصويرها في مصر، ومن ثم أصبح هناك الكثير من الأعمال الأجنبية تُصور داخل مصر، مما ينعكس على الاقتصاد المصري والسياحة. ولكننا نحتاج إلى تسهيلات أيضًا للفيلم المصري.

عملية اقتصادية

بينما قال الناقد الفني أحمد سعد إن السينما هي عملية اقتصادية لأنها قائمة على استثمار المال في الفن. كانت السينما في إحدى الفترات أحد أهم مصادر الدخل القومي الاقتصادي بعد القطن، ولكن نحتاج إلى جهد كبير لإعادة ذلك.

وأوضح سعد، في تصريحات خاصة لمجلة "رسالة النور"، أن الملايين التي تحققها الأفلام لا تشير إلى زيادة أعداد المشاهدين، فذلك بسبب ارتفاع سعر التذكرة. فأعداد المشاهدين أقل مما سبق، عدا في الأعياد، وأن التضخم الاقتصادي أثر على السينما، حيث ارتفعت أسعار المعدات، وكذلك تأجير الاستوديوهات، وأصبح تصوير المشاهد الخارجية مكلفًا.

أشار سعد إلى تقلص عدد دور العرض، حيث يوجد ما يقرب من ٣٥٠ شاشة عرض فقط، فمنذ بداية الألفينات تم التركيز فقط على "سينما المولات" في القاهرة.

وأوضح سعد أن عدد الأفلام المنتجة سنويًا يتراوح من ٣٠ إلى ٤٢، ولكن لا نشعر بكثافة ذلك لأن هناك مجموعة من الأعمال

- **ماجدة موريس: صناعة السينما يمكن أن تسهم في الاقتصاد عند توفر القدرة على صناعة الأعمال الجيدة وإتاحة للمبدعين.**
- **أحمد سعد: السينما كانت ثاني مصدر للدخل القومي بعد القطن.. هل تعود؟**
- **ماجدة خير الله: الفيلم المصري منتج يمكن تصديره.. ولكن العقبات ما زالت قائمة.**

المستقلة التي يستمر عرضها لمدة أسبوع أو اثنين فقط. ولكن بالنسبة للسينما الروائية سنجد أن العدد تقلص عما سبق.

كشف سعد عن سبب تقلص أفلام عيد الأضحى؛ حيث تم فصل موسم العيد عن الصيف، ولذلك تقلص العدد في الموسم.

قدرة على المنافسة

اتفق أحمد سعد مع الناقدة الفنية ماجدة موريس في أن الفيلم المصري ما زال قادرًا على المنافسة عربيًا لأن أغلب أفلام الدول العربية ليست جماهيرية. ولكنه يرى أن الفيلم المصري ليس قادرًا على المنافسة عالميًا، وذلك لأننا لا نسير بشكل سليم في طريق العالمية.

وإن تجربة "سينما الشعب" لها جانب إيجابي وآخر سلبي، حيث يكمن الجانب الإيجابي في سعر التذكرة المخفض، بينما السلبي يكمن في أن هناك أفلامًا يحتاج عرضها إلى إمكانيات عالية غير متوفرة في تلك السينمات، ولذلك تُظلم في حالة عرضها، ولكن بشكل عام هي تجربة جيدة.

اختتم حديثه موضحًا أننا ننادي صناع الأفلام الأجنبية بتصوير أعمالهم في مصر، ولكن مشكلتنا في التعقيدات المرتبطة بالتصاريح التي تأخذ وقتًا طويلًا، ولكن مع وجود أكثر من عمل أجنبي يتم تصويره لدينا الآن، فهذه حالة جيدة نتمنى أن تستمر؛ لأنه سوف ينعكس على الاقتصاد المصري

التصدير للخارج

أما الناقدة الفنية ماجدة خير الله فتقول إن الأفلام المصرية تُعد كأي منتج يمكن تصديره إلى الخارج، مما يسهم في الاقتصاد وأضافت ماجدة خير الله، في تصريح خاص لمجلة "رسالة نور"، أن الإيرادات المرتفعة التي تحققها الأفلام نتيجة لارتفاع سعر التذكرة، وكذلك لتوافر أكثر من نسخة للعمل وعرضها في أكثر من دار عرض.

وأشارت إلى أن الملايين التي يحققها الفيلم ليست مؤشرًا إلى جودته الفنية، بل مؤشرًا لنجاحه جماهيريًا، حيث اتفقت خير الله مع موريس في صعوبة تحديد الفيلم الأعلى إيرادًا، أو الأعلى من حيث أعداد المشاهدين؛ لأنه أحيانًا يدخل المواطن الفيلم أكثر من مرة، وهناك فرق في سعر التذكرة على مدار السنوات.

كثرة الضرائب وأجور الممثلين

ترى الناقدة الفنية ماجدة خير الله أن تأثير التضخم الاقتصادي على الصناعة تمثل في تقلص عدد الأفلام وذلك نتيجة لكثرة الضرائب على الإنتاج وكذلك تضاعف أجور الممثلين، كما أوضحت أن جزءًا كبيرًا من الإيرادات التي تحققها الأفلام يذهب إلى دار العرض والضرائب والباقي إلى المنتج ولذلك فهو لا يحصل على الإيراد كله.

واتفقت خير الله مع موريس في تقلص أعداد دور العرض، حيث لا يوجد في بعض المحافظات أي دور عرض وترى خير الله أن ذلك نتيجة لهدم كثير من دور العرض.

علقت الناقدة الفنية على عدد أفلام موسم عيد الأضحى، بأن العدد قليل عما سبق، كما أن أعمال الموسم أصبحت مركزة على الكوميديا أو المطاردات فقط، كما أكدت على أن الفيلم المصري ما زال قادرًا على المنافسة عربيًا، فالدول العربية نادرة الإنتاج، ولكن من الصعب المنافسة عالميًا.

مزيد من الحرية

اختلفت خير الله مع موريس في مدى سماح الدولة بتصوير الأعمال الأجنبية، حيث قالت إن اللجنة المسؤولة عن ذلك لم تسمح بتسهيلات لتصوير الأعمال الأجنبية حتى الآن، فما زال هناك كثير من التصاريح وكثير من الأموال، كما توجد دول بديلة لصناع الأعمال الأجنبية، مثل المغرب والأردن، واللتين يعتمد جزء كبير من اقتصادهما على ذلك.

صرحت خير الله بأن على الدولة تقليل الضرائب على الصناع، حيث أغلقت بعض شركات الإنتاج بسبب ذلك. وعلى الدولة منح المزيد من الحرية للصناعة حتى تزداد أعداد الأفلام.

مصر مركز إقليمي

لريادة الأعمال وتكنولوجيا المستقبل لدعم الشباب

تقرير: أحمد مصطفى علي

تتزايد أهمية ريادة الأعمال كقوة دافعة لعجلة الاقتصاد، ومواجهة لتحدياتنا الاجتماعية كالفقر والبطالة، لقدرتها على توفير فرص عمل لائقة وغير تقليدية، وتحسين مستوى المعيشة. تتميز ريادة الأعمال بالأفكار المبتكرة، وخلق ثروات غير موجودة أو مُهملة، وتوفير فرص عمل لائقة في مجالات عمل متميزة وواعدة كالبحث والتطوير والتكنولوجيا العقارية والمالية.

مفهوم ريادة الأعمال

هي تحويل الأفكار المبتكرة إلى منتجات أو خدمات عبر شركات ناشئة، بهدف تلبية احتياجات السوق أو حل مشكلات مجتمعية، أو استبدال منتجات قديمة بأخرى مبتكرة، أو خلق قيمة جديدة لخدمة أو منتج قائم. يتطلب ذلك التفكير الإبداعي في النظر إلى الأشياء بطريقة فريدة، وملاحظة الأنماط والأمور وإعادة هيكلتها، أي التفكير خارج الصندوق، من أجل ابتكار طرق غير مألوفة لمواجهة التحديات.

تلك الشركات الناشئة تحتاج إلى مقومات لدى روادها ومؤسسيها، مثل وجود رؤية واضحة، وإدراك للفرص المتوقعة، وقدرة على الابتكار، وتحمل المخاطر، وتوافر الشغف، والثقة، والتفاؤل، والإصرار، والمثابرة، والقدرة على التواصل وبناء العلاقات، وإدارة الموارد بكفاءة.

جهود مصرية

لذلك، يتزايد الاهتمام الرسمي بريادة الأعمال، حتى أصبح في مصر ٣٨ حاضنة أعمال و١٣ مسرعة أعمال. تهدف الحاضنات إلى احتضان الأفكار الجديدة وتحويلها إلى نماذج أعمال ومشروعات ناجحة، بينما تتسلم مسرعات الأعمال المشروعات لتأمين جولات تمويل ونمو سريع، واتخاذ القرارات بعد تقييم الجدوى وفهم السوق.

تأهيل الأجيال الجديدة لعمل أفضل

تعمل الحكومة المصرية أيضًا على تقديم مبادرات لتأهيل الأجيال الجديدة لمجالات ريادة الأعمال، كالمبادرات الرقمية مثل "أشبال" و"براعم مصر"، ويستفيد منها ٨٦ ألف طالب بالتعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي)، وجامعة مصر للمعلوماتية التي تضم ٨٠٠ طالب. كما تم تنفيذ ١٠٢ برنامج تدريبي لريادة الأعمال لعدد ٢,٢٢٥ شابًا.

المؤسسات الداعمة

أسست الدولة مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال، التابع لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، بهدف دفع الابتكار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطوير مهارات الشباب وتوعيتهم وتوجيههم لمجالات الابتكار والتصميم والتكنولوجيا.

وقام المركز بدعم ٣٢٠٠ شركة ناشئة، و١٦٥٣١ رائد أعمال، وشارك في إنشاء ٦١٢ شركة، ووفر ٧٩٠٨٦ فرصة عمل، وعقد ١٥٨٤ مشاركة مع كيانات وأفراد، وبناء قدرات ٥٥٥ ألف متدرب، وتبنى ٨٧٢٩ فكرة.

في عام ٢٠١٧م، أنشأت الحكومة أول شركة مصرية لريادة الأعمال والاستثمار، باستثمارات بلغت ٣٨٣ مليون جنيه في ٢٠٥ شركات ناشئة. وفي يونيو ٢٠٢٣م، قام المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة بإنشاء مركز مصر لريادة الأعمال والابتكار، بهدف تمكين الشباب من تحويل أفكارهم المبتكرة إلى شركات ناشئة تندمج في سلاسل القيمة العالمية، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠. ويشمل نطاق عمل المركز التوسع والتطوير والنمو للشركات، وجودة التعليم الريادي، وتقديم التوصيات للمسؤولين، والمتابعة والتقييم.

يمكننا فهم حجم جهود مركز مصر لريادة الأعمال، لو تأملنا إنجازاته خلال عام ٢٠٢٤م، تم تدريب ٥٧ ألف متدرب، وتنفيذ ٨٦ دورة تدريبية، وعقد منتدّين للسياسات بحضور صناعِ القرار ورواد الأعمال، ودعم ٢٠ جهة، و٢٠ مرشدًا مشاركًا، والوصول إلى ١٠ محافظات، وتوقيع ١٠ شراكات.

وفي سبتمبر ٢٠٢٤م، تأسست المجموعة الوزارية لريادة الأعمال برئاسة وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وعضوية وزراء التعليم العالي والاستثمار والتجارة، ورؤساء الهيئات العامة للاستثمار والرقابة المالية ومركز تحديث الصناعة، ونائب وزير الاتصالات، ونائب وزير المالية، ومعاون وزير التموين.

وتهدف المجموعة إلى تنفيذ تكليفات رئيس الجمهورية وإقرار السياسات والأدوات التي ترسي مكانة مصر للشركات الناشئة، وتحقيق اقتصاد مستدام ومتسارع، بما في ذلك توحيد المبادرات الحكومية الداعمة لريادة الأعمال، واستثمار مبالغ ضخمة في الحاضنات، وتحسين النظام البيئي لريادة الأعمال، والتوعية وغيرها.

- ١٦,٢٠ مليار جنيه تمويلات
- و٦٥٪ من المشروعات للمرأة

في دعم غير مسبوق لرواد الأعمال

في فبراير ٢٠٢٥م، أطلقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي استراتيجية وطنية لتعزيز ثقافة الإبداع وريادة الأعمال وربط الأبحاث العلمية بخطط التنمية واحتياجات المجتمع.

ومؤخرًا، ناقش مجلس الشيوخ إنشاء المجلس الوطني لريادة الأعمال بهدف تعزيز استدامة قطاع الأعمال والابتكار في مصر، وتوفير آلية تنسيقية بين المجموعة الوزارية لريادة الأعمال ووحدة ريادة الأعمال التابعة لمجلس الوزراء، وهو مقترح لدراسة تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين.

وتُعنى الدولة بالانفتاح والتطوير، كمشاركة مصر في قمة "رايز أب ٢٠٢٥"، التي ضمت ٢٠٠ مستثمر إقليمي و٣٥٠ شركة ناشئة لتعزيز التكامل الأفريقي.

مكانة متميزة

بذلك، تحتل مصر مكانة متميزة ومتصاعدة، فقد حصدت المركز الرابع عربيًا في تصنيف "أمد ٢٠٢٥" (بعد الإمارات والسعودية والبحرين)، يوجد في مصر ٢١١٨ شركة ناشئة باستثمارات بلغت ٨ مليارات دولار، بعد نجاحات متتالية مثل توفير ٥٠ ألف وظيفة في عام ٢٠٢٣ وفق تقرير ريادة الأعمال والابتكار.

كما أن مصر من أفضل ٣ دول في الشرق الأوسط في جذب الاستثمارات للشركات الناشئة التكنولوجية، إذ تحتل المركز ٦٧ عالميًا لتحصد المركز الثالث على مستوى الشرق الأوسط بعد السعودية (التي تحتل المركز ٦٦) والإمارات (بالمركز ٢٨) وفق تقرير "ستارت أب بلينك".

وتُعد القاهرة أفضل مدينة في شمال إفريقيا، وثاني أفضل مدينة في قارة إفريقيا لدعم ريادة الأعمال، وضمن أفضل بيئات الشركات الناشئة الجاذبة للاستثمار في ريادة الأعمال، خاصةً مع تطور البنية التحتية الرقمية والدعم الحكومي وتوافر برامج التمويل والتيسيرات الضريبية وغيرها.

مزايا مصرية بين ريادة الأعمال ومواجهة البطالة

تمتلك مصر ثروة بشرية لها مميزاتها في ريادة الأعمال، لأن الشباب يشكلون ٦٠٪ من المصريين، كما أن ٤٤٪ من سوق العمل المتوقع سيكون من نصيب جيل زد بحلول ٢٠٣٠م. هذه الفئات تتسم بالابتكار والحماس للمسارات غير التقليدية، كما أن اعتيادهم على التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي يوفر مناخًا جيدًا لريادة الأعمال، بهذا يكون تمكين الشباب دافعًا لريادة الأعمال، ويسهم أيضًا في مواجهة البطالة.

ريادة الأعمال وعلاج مشكلات سوق العمل

يبحث المصريون عن فرص العمل اللائق، حيث أربعة معايير: الأجور الكافية، والبيئة الآمنة، والتدريب، والتطور المهني. هذه الأمور بالغة الصعوبة في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية المصرية، وهو ما تسهم ريادة الأعمال في مواجهته وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد نجحت مصر في توفير فرص عمل لائقة في مجالات غير تقليدية، ففي المدة من يناير إلى مايو ٢٠٢٥م، تم تسجيل ٥٦٣ شركة ناشئة نشطة جديدة ونجحت المجموعة الوزارية لريادة الأعمال في تنفيذ ١٦ صفقة بحجم استثمارات ١٥٦ مليون دولار، بزيادة ١٣٠٪ عن العام الماضي، كما نجحت في جذب استثمارات رأس مال وتمويل بالدين لتبلغ ٢٢٨ مليون دولار.

بينما في نوفمبر ٢٠٢٤م، تأسست ٣٢٥ شركة ناشئة في مجال ريادة الأعمال، ومنها مشروعات لافتة، كتكنولوجيا الاتصالات، والتكنولوجيا المالية لتعزيز بيئة الأعمال الريادية في القطاع المالي الرقمي، مثل: "تعزيز الابتكار من أجل الشمول المالي"، والذي ساهم خلال خمس سنوات في خلق أكثر من ٢٩٠ ألف وظيفة لائقة والحفاظ عليها، بجانب تأثيره التنموي.

واستطاعت الشركات المصرية جمع ٥٣ مليون دولار خلال ربع عام من ٢٠٢٤م طبقًا لمنظمة "أفريكا ذا بيج ديل"، واستحوذت على ١٢٪ من إجمالي التمويلات الإفريقية، وحلت بالمركز الرابع بعد كل من نيجيريا وكينيا وجنوب أفريقيا، واستحوذت على ٩٥٪ من إجمالي تمويلات الشركات الناشئة في شمال أفريقيا خلال ٢٠٢٣.

في هذا الصدد، أشار مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، إلى الطفرة التي يشهدها قطاع ريادة الأعمال، حيث اجتمع بنهاية العام الماضي مع ١٠ شركات ريادة أعمال متميزة تبلغ قيمتها التسويقية ٣ مليارات دولار، وجذبت استثمارات نحو ١,٤ مليار دولار، ولها إيرادات سنوية تقدر بـ٩٠٠ مليون دولار، ووفرت ٤٥ ألف فرصة عمل.

ووفق تقارير مجلة غرفة التجارة الأمريكية في مصر، ومركز انطلاق للأبحاث المتخصصة، فإن عدد الشركات الناشئة في مصر بلغ ٢١١٨ شركة باستثمارات إجمالية بلغت ٨ مليارات دولار، بما وفر ٥٠ ألف فرصة عمل، بمعدل ٢٤ فرصة لكل شركة.

أما أكثر الشركات الناشئة التي حققت مكاسب وأرباحًا فكانت في التكنولوجيا الصحية (بصفقتين حققتا أكثر من ١٠ ملايين دولار)، يليها تكنولوجيا التعليم (أربع صفقات بقيمة ٤,٨٢ ملايين دولار)، والتكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي (أربع صفقات بقيمة ٤ ملايين دولار)، والخدمات اللوجستية والتنقل (ثلاث صفقات بقيمة إجمالية ٥,١ مليون دولار).

وتشير نماذج النجاح بموقع البنك الدولي (ديسمبر ٢٠٢٣م) إلى مشروع "تحفيز ريادة الأعمال من أجل خلق فرص العمل" بقيمة ٢٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٩م، واستفاد منه ١٨٨ ألف رائد أعمال، ٤٣٪ منهم من النساء، مما أدى إلى توفير ٣٨٠ ألف وظيفة في القطاع الخاص.

ومن هذه النماذج، منصة "بلووركس" للموارد البشرية، التي تركز خدماتها على الهاتف المحمول، لتساعد الشركات في إدارة القوى العاملة، وجدولة الوقت وتتبع تنفيذ المهام، ومنح المكافآت والغرامات وتحديد الرواتب وفق الأداء. ونجحت في تقديم خدماتها لعدد ١٥ شركة وتغطية خدماتها لـ١٢٠٠ عامل في قطاعات الأغذية والمشروبات والتجارة والمرافق.

مجالات أخرى

هناك العديد من المجالات الأخرى المميزة، كقطاع التكنولوجيا العقارية الذي يتصدر حجم الاستثمارات، يليه قطاع التكنولوجيا المالية، والرعاية الصحية، والتمويل العقاري، والبورصة، وتوزيع السلع الاستهلاكية، والخدمات المالية لتجار التجزئة، والتكنولوجيا الحيوية، والابتكار الزراعي، والتصميم والتسويق الرقمي، والمنصات الإلكترونية للتمويل، والتجارة الإلكترونية، والطاقة المتجددة، والتكنولوجيا النظيفة، والتعليم الإلكتروني، والاقتصاد الأخضر.

مطالب لا بد منها

يتبقى أن نشير إلى أهمية الحفاظ على مكانة مصر التي تتحدث عنها التقارير الدولية، كبيئة جاذبة للاستثمارات، وفي ذلك القفزات المتتالية في مجال ريادة الأعمال، وتوفيرها لفرص العمل اللائقة والمتنوعة، والتي كانت لافتة منذ ٢٠١٨، وخلاله زيادة الصادرات بنسبة ٢٥٪، ونمو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسبة ١٦٪.

وهو الذي استمر على مدار السنوات اللاحقة، ففي ٢٠٢٠م، أعلن مركز معلومات مجلس الوزراء عن تضاعف نشاط ريادة الأعمال من ٦,٧٪ عام ٢٠١٩م ليصل إلى ١١,٣٪ في ٢٠٢٠م.

هذا يتطلب التصدي للتفاوت الجندري، إذ وفقًا لمنتدى الاقتصاد العالمي ٢٠٢٣، فإن النساء يمثلن ١٢٪ من قادة الشركات الناشئة، وهو ما يعني فرصًا ضائعة للتنمية، والأسوأ أنها لم تتلق سوى ٢٪ من تمويل الشركات الناشئة من مصادر خارجية.

إصلاحات تشريعية وإدارية ومؤسسية

ضرورة إحداث إصلاحات تشريعية، وإدارية، ومؤسسية، والقضاء على البيروقراطية، وزيادة حوافز ريادة الأعمال، والاتساع الجغرافي للحاضنات والمسرعات، وخاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي.

كذلك، تبرز أهمية الاستثمار في البشر والتعليم التقني والرقمي، واكتشاف المواهب عبر مؤسسات التعليم، ودعم المبتكرين، وأيضًا تنفيذ حملات التوعية بمجالات ريادة الأعمال وكيفية الحصول عليها.

كما يجب إقامة الشراكات الذكية بين الحكومة والقطاع الخاص والمستثمرين، والاهتمام باستراتيجيات متطورة لتحسين نفاذ الشركات الناشئة المصرية للأسواق، وتوفير البنية المعلوماتية اللازمة لنمو الشركات، ومواجهة التحديات التمويلية. ومراعاة المشكلات الجيوسياسية لمساندة الشركات الناشئة المتضررة، كالحرب الإيرانية الإسرائيلية الحالية، بجانب تحسين بيئة الاستثمار والقضاء على التعقيدات البيروقراطية والفساد، واستمرار الإعفاء الضريبي وزيادة حده.

هذا يعني بأهمية وجود المناخ العام الذي يسمح باستمرارية نمو ريادة الأعمال، تحقيقًا للطموحات التي ترغب بها الدولة، ويستحقها المصريون، ويتوجب إسراع الخطوات بها في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة.

وأخيرًا، على حد قول الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي: "الابتكار وريادة الأعمال هما أساس تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة"، بل وتحقيق الاستقرار والسلام المجتمعي.

البيروقراطية والتفاوت الجندري: تحديات تواجه ريادة الأعمال المصرية.. ومطالب بإصلاحات تشريعية

من الجيولوجيا إلى الغذاء الصحي

منار معبد تحوّل التحديات إلى نجاح يغذي الأجيال!

كتبت: كريستينا عادل

كانت البداية بسيطة؛ فكرة صغيرة وجرأة على الحلم اتخذت اتجاهًا مغايرًا على عكس ما تسعى إليه معظم السيدات اللاتي يتجه بعضهن إلى المشروعات الصغيرة لمساعدة أزواجهن أو عائلاتهن، فقد استغلت دراستها وعلمها في مشروع يفيد الجميع، وهو توفير طعام صحي، خاصةً للأطفال لتشجيعهم على تناول الفاكهة والخضروات في أي وقت جاء ذلك بعد أن وجدت حفيدها يتناول أطعمة غير صحية، إنها السيدة منار معبد.

العمل الأكاديمي والطموح التنموي

تحمل السيدة منار معبد شهادة في الجيولوجيا، وبعد تخرجها عملت في مجال البترول ثم اتجهت للعمل الأكاديمي وشغلت مناصب إدارية في الجامعة الأمريكية في مصر.

لم يكن العمر حاجزًا أمام طموحها في تنفيذ مشروعها؛ فبعد أن قضت سنوات طويلة في مجال التنمية بإحدى الجامعات أُحيلت للتقاعد. حينئذٍ بدأت التفكير في مشروع يشغل وقت فراغها ويفيد قريتها وتستفيد فيه بخبرتها الكبيرة في مجال التنمية، فهي لم تسعَ للربح بل سعت لإحداث تغيير وتحسين حياة الآخرين.

البداية من لا شيء

عملت السيدة منار معبد في العديد من المشروعات الصغيرة منها التريكو والحرف اليدوية، ولكن هذه المشاريع لم تكن يومًا جزءًا من أحلامها؛ فقد كانت تؤمن بأن النجاح الحقيقي لا يُقاس بالإنجاز فقط بل بالأثر، ففي أحد الأيام وجدت حفيدها يتناول منتجات غير صحية ففكرت في أن تستبدلها بوجبات خفيفة صحية، لذا أعدت له عدة أنواع من الفواكه المجففة مثل التفاح والخوخ وغيرهما.

أحب حفيدها تناول تلك الأنواع من الفواكه المجففة واستبدل الحلوى غير الصحية بها، كان يحملها معه إلى المدرسة وعندما رآها زملاؤه نالت إعجابهم فأصبح حفيد السيدة منار يطلب منها صنع المزيد له ولزملائه.

التوسع وبداية الحلم

قررت منار التوسع قليلًا لتوزيع الفاكهة المجففة على الأصدقاء والمعارف. وعندما انهالت عليها الطلبات، رأت أن هذا هو المشروع الذي تحلم بتنفيذه، وبدأت تفكر في كيفية تنفيذه بشكل أكبر. ولكن فكرة تجفيف الفاكهة والخضروات بطريقة صحية لم تكن أمرًا معروفًا آنذاك، فبدأت في البحث عن الطرق الصحية لذلك.

توظيف الطاقة الشمسية في المشروع

توصلت منار إلى خبير ألماني في الهند يقدم دورات للمزارعين عن كيفية تجفيف الفاكهة بالطاقة الشمسية بطريقة صحية وسليمة، وسافرت إلى الهند لتشارك في تلك الدورات وتلقت تدريبًا مكثفًا، ثم عادت إلى مصر لتبدأ أولى خطوات رحلتها في مشروعها الجديد.

بعد عودتها، بحثت "معبد" عن مكان يصلح لتنفيذ مشروعها، فوجدت بيتًا صغيرًا في مدينة البدرشين تحيطه حديقة مهملة كان هذا المكان مناسبًا للتنفيذ، ومن هنا كانت البداية اشترت "منشرًا" خاصًا يعمل بالطاقة الشمسية لتجفيف الخضراوات والفاكهة دون استخدام أي مواد حافظة أو مكسبات طعم ولون، فكان هدفها هو تقديم طعام صحي بطريقة مبتكرة خالية من المواد الحافظة.

منار وسيدات القرية: أيادٍ متعاونة

علّمت منار بنات وسيدات قريتها كيفية تجفيف الخضروات، مثل الطماطم المجففة، والكوسة، والثوم، والبصل، وكذلك كيفية تجفيف الفاكهة مثل الخوخ والفراولة بالإضافة إلى ذلك، قامت بتجفيف العديد من المنتجات الأخرى مثل القرفة وورق الغار من أشجار زرعتها بنفسها.

كما اهتمت بأنواع أخرى من الحبوب مثل اليانسون والمورينجا التي تدخل في العديد من الصناعات، وذلك بمواصفات معينة وبعيدًا عن استخدام أي مبيدات حشرية، حيث كانت تبحث دائمًا عن أفضل المنتجات مع الموردين، سواء كانت فاكهة أو خضروات.

تحديات ومعوقات

في بداية الأمر واجهتها العديد من الصعوبات في تسويق منتجاتها فالمشروع لم يكن معروفًا لدى الكثيرين خاصّةً أن السيدة منار لا تمتلك وسيلة مواصلات، وكانت تستعين ببعض الأصدقاء والجيران لتوصيل منتجاتها للمشترين، وفي كثير من الأحيان كانت المنتجات تصل تالفة أو لا يستطيع الأصدقاء الوصول إلى المشترين.

لكن السيدة منار لم تيأس فكان لديها إيمان كبير بأن العمل الجيد لا بد أن يلقى إعجاب الجميع، ومع الوقت بدأت المنتجات تصل للمشترين عن طريق سائق يمتلك سيارة، وبدأت تلقى إعجاب الكثيرين وأصبح لديها قاعدة كبيرة من العملاء، ما دفعها للتفكير في طرق تسويقية جديدة.

النجاح عبر منصات التواصل

استخدمت منار صفحات فيسبوك لنشر منتجاتها، ونشرت قصتها الملهمة على صفحتها، فزادت معدلات البحث عن السيدة منار، وبدأت المنتجات تلقى إقبالًا كبيرًا خاصةً مع بداية انتشار فيروس كورونا، حيث بدأ وعي الناس يزداد بضرورة تناول الأطعمة الصحية.

أصبح المشروع يخدم أهالي القرية والمناطق المحيطة بها ويستوعب عددًا كبيرًا من العاملات، إذ تعمل به فتيات وسيدات من قريتها والمناطق المجاورة، كما تستقبل منار طلبات من أصحاب المحال التجارية المتخصصة في تقديم المأكولات الصحية.

خطط مستقبلية وتوسعات

لا تتوقف أحلام منار عند هذا الحد فالسيدة منار معبد تحلم بتطوير المشروع وتوسعاته، ليشمل منتجات أخرى

• أطعمة صحية بتقنيات مستدامة ومقاومة للآفات.. وتغزو العالم بمنتجاتها الصحية المصرية

• لم تكتفِ بالفاكهة.. وتصنّع القهوة من نوى البلح ودقيقًا صحيًّا من الخضروات

من الحبوب، كما ترغب في زيادة عدد السيدات العاملات به، ولتحقيق هذا الطموح تحلم بتوفير مكان أكبر للمشروع، وتوفير السيارات اللازمة لنقل المنتجات، وكذلك توفير أماكن لتخزينها حتى يصل منتجها إلى جميع أنحاء العالم، وتطمح أيضًا في أن تكون هناك فروع للمشروع في كل قرى مصر.

زراعة خالية من المبيدات

لاحظت منار أن بعض المزارعين يستخدمون المبيدات الحشرية في أراضيهم الزراعية، فقررت زراعة المنتجات التي ترغب في تجفيفها بنفسها، لضمان جودتها والتأكد من خلوها من أي مبيدات حشرية. كانت تعتمد على طرق طبيعية لمقاومة الآفات مثل: الحشرات وأنواع معينة من الأشجار، وكذلك السماد الطبيعي المستخرج من أوراق الأشجار الجافة وقشور الثمار.

التجفيف الشمسي والقيمة الغذائية

وعن استخدام الألواح الشمسية بدلًا من الطرق البدائية في التجفيف، رأت "معبد" أنها تقلل وقت العمل إلى الثلث كما أنها تُعَدّ طريقة صحية لتجفيف الثمار في مكان نظيف بدلًا من تجفيفها على الرمال أو الحصر وتلويثها بالأتربة كما أن تجفيف الثمار والفاكهة ليس أمرًا جديدًا على البيئة المصرية، بل هو ممارسة توارثتها الأجيال منذ أيام الفراعنة.

ومن مميزات هذه الطريقة الاحتفاظ بقيمة غذائية أعلى إضافةً إلى كونها صحية وآمنة تمامًا وخالية من الكيماويات، كما يمكن الاحتفاظ بالمنتج خارج الثلاجة لمدة عام على الأقل.

تقول "معبد" إن عملية التجفيف المقصود بها هو التخلص من الماء والمشكلة التي تواجه المزارعين ليست في طريقة التجفيف نفسها ولكنها تكمن في ترك الخضراوات أو الفاكهة في الشمس مباشرة فهذا يعرضها للأتربة أو الغبار أو الذباب.

كما أن التجفيف المباشر يحتاج إلى شمس قوية، وبالتالي لا يمكن أن تتم عملية التجفيف طوال العام لكن التكنولوجيا الحديثة استطاعت التغلب على هذه المشكلة عن طريق الخلايا الشمسية، إضافة إلى أن "المنشر" المستخدم في عملية التجفيف مغطى بالكامل ومعزول عن التراب وأي عوامل أخرى.

الثمار المجففة: صحة وراحة

وعن استخدامات الثمار المجففة تقول منار إن الفاكهة المجففة تُعَدّ بديلًا صحيًّا للأطفال عن تناول الحلويات ذات الإضافات المصنعة بينما يمكن استخدامها كإضافات صحية ومكملة للزبادي والمربى، أما الخضراوات المجففة فتوفر وقت ربة المنزل الذي تستغرقه في تقطيع الخضراوات لإعداد الحساء أو السلطة.

ابتكارات في الدقيق والقهوة

لم تكتف منار بتجفيف الخضروات والفاكهة، بل بحثت أيضًا عن بدائل صحية أخرى للدقيق. فبدلًا من استخدام الدقيق الأبيض، فكرت في صنع الفطائر من دقيق الكوسة والجزر، وكذلك البسكويت والمخروطة. كما صنعت الشعرية سريعة التحضير من دقيق البطاطا.

تشتهر مزرعة "معبد" بصناعة القهوة من نوى البلح، حيث تمتلئ مدينة البدرشين بأشجار النخيل وقد استمرت منار في محاولاتها وتجاربها في تجفيف الخضروات والفاكهة، حتى وصلت إلى تجفيف ما يقارب ٢٠٠ نوع منها.

بدائل صحية سريعة التحضير

حرصت السيدة منار على تقديم المنتجات الغذائية سريعة التحضير، مثل مكونات صينية البطاطس وشوربة الخضروات التي تُقَدَّم مغلفة وجاهزة للتحضير، كما قدمت الشعرية المجففة التي تُعَدّ بديلًا صحيًّا وآمنًا لوجبة "النودلز" الشهيرة التي يُقبِل عليها الأطفال رغم أضرارها.

"مينيز": اسم يحمل الحلم والطموح

اختارت السيدة منار اسم "مينيز" لمشروعها وبدأت في تسويق منتجاتها من خلال معرض في حي الزمالك الراقي، حيث كان يُقبِل عليه السياح والأجانب المقيمون، وبعد ذلك بدأت عملية الانتشار في المعارض ثم في المحلات الخاصة وعبر مواقع التواصل الاجتماعي.

تعاقدت مع شركة لترويج منتجات المشروع، فبدأت منتجات "مينيز" في الانتشار على مستوى الجمهورية، ثم وصلت إلى البيع خارج مصر وحاليًا تُباع منتجاتها في السعودية والإمارات وغيرهما من البلدان العربية.

نشر الوعي الغذائي السليم

تسعى منار معبد إلى تحقيق عدة أهداف سامية لتحسين نمط حياة الأفراد والمجتمع من بينها تمكين المرأة الريفية اقتصاديًا، من خلال مشروع إنتاجي قامت عليه بنفسها وفتحت فرص عمل بسيطة للحفاظ على كرامة المستفيدات.

كما تسعى إلى نشر الوعي الغذائي السليم وتشجيع العودة للأطعمة الطبيعية والموسمية بعيدًا عن المنتجات السريعة والمعالجة، بالإضافة إلى ذلك تهدف إلى الاستفادة من الموارد الطبيعية مثل استغلال الطاقة الشمسية كمورد نظيف ومتجدد لتجفيف الأطعمة، مع الحفاظ على جودتها وكفاءتها الغذائية، وتهدف أيضًا إلى توفير منتجات صحية خالية من الإضافات الصناعية.

هل تقتل الآلة الوظائف أم تخلقها؟

جدل الذكاء الاصطناعي ومستقبل البشر

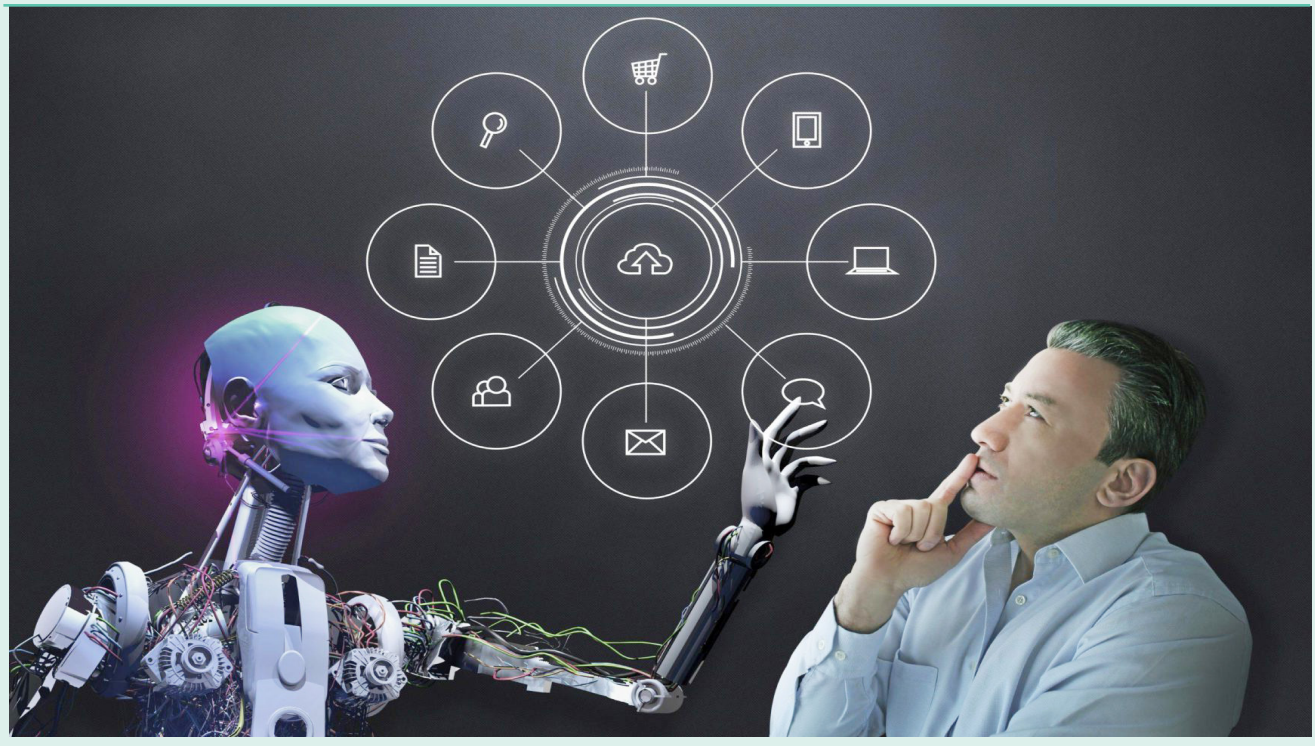

- خبراء: التكيف والتعلم المستمر مفتاح النجاة في عصر التحول الرقمي
- ليلى عامر: الذكاء الاصطناعي أداة لتعزيز الإنتاجية وليس لإحلال البشر
- سارة حسني: الكفاءة والتعلم السريع أهم من الشهادات التقليدية

تحقيق: هبة جلال

منذ فجر التاريخ، كان التطور التكنولوجي القوة الدافعة لتقدم الحضارات وتغير ملامحها. ما نشهده اليوم، في ظل ثورة التحول الرقمي التي يغذيها الذكاء الاصطناعي بقوة هائلة، ليس مجرد تطور، بل هو زلزال معرفي يضرب أعماق المنظومات الاقتصادية والاجتماعية العالمية.

في خضم هذا التغير المتسارع، الذي يلقي بظلاله الكثيفة على كافة مناحي الحياة، يبرز تساؤل محوري يشغل فكر الاقتصاديين والخبراء والناس على حد سواء: ما هو مصير فرص العمل في عصر تتولى فيه الآلة مهام البشر بذكاء غير مسبوق؟ هل نحن على أعتاب عصر ذهبي يولد وظائف لم تخطر ببال، أم أن شبح البطالة الجماعية يلوح في الأفق؟

يتعمق هذا التحقيق في هذا المشهد المعقد، مستنيرًا بآراء نخبة من الخبراء والمختصين، ليكشف أبعاد هذه الثورة وتأثيرها على مستقبلنا.

ابتكار لا يتوقف

يُعدّ الذكاء الاصطناعي محركًا لابتكار لا يتوقف، إلا أنه قد يكون مدمرًا لسبل العيش. لطالما ارتبط التقدم التكنولوجي بتغيير طبيعة العمل، فمنذ ظهور المحرك البخاري إلى اختراع الإنترنت، شهدنا تحولات كبرى في سوق العمل، حيث اختفت مهن وظهرت أخرى ومع ذلك، يرى الكثيرون أن الذكاء الاصطناعي يمثل نقطة تحول فريدة، ليس فقط بسبب سرعته الهائلة، بل بسبب قدرته على محاكاة وتجاوز القدرات المعرفية البشرية في العديد من المهام.

وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها سوق العمل بفضل التقدم الهائل في مجال الذكاء الاصطناعي، تباينت آراء الخبراء حول مسار هذه التغيرات وتأثيرها على الوظائف التقليدية والمستقبلية.

خلل غير مسبوق

يؤكد الدكتور أحمد زكي، أستاذ اقتصاديات العمل بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، أن الذكاء الاصطناعي سيحدث "خللًا غير مسبوق في العديد من القطاعات التقليدية"، كما أن الوظائف الروتينية القائمة على المهام المتكررة والقابلة للأتمتة بسهولة هي الأكثر عرضة للخطر، وتشمل هذه الوظائف بعض مهام المحاسبة، خدمة العملاء، إدخال البيانات، وحتى بعض جوانب التحليل القانوني والمالي.

في الوقت نفسه، يشير الدكتور زكي إلى أن الذكاء الاصطناعي يخلق طلبًا على مهارات جديدة تمامًا في مجالات مثل تطوير خوارزميات الذكاء الاصطناعي، وهندسة البيانات الضخمة، والأمن السيبراني، وتحليل السلوكيات المعقدة للذكاء الاصطناعي، وحتى أخلاقيات الذكاء الاصطناعي "فإن الأمر أشبه بإعادة تشكيل كاملة لسوق العمل، وليس مجرد تقليص له، فالمستقبل سيحمل وظائف لم نتخيلها بعد".

أداة لتعزيز قدراتنا

من جهتها، ترى المهندسة ليلى عامر، الرئيس التنفيذي لإحدى شركات حلول الذكاء الاصطناعي الناشئة والمتخصصة في الروبوتات التعاونية، أن "الذكاء الاصطناعي ليس هنا ليحل محل البشر بالكامل في معظم الأدوار، بل هو أداة قوية لتعزيز قدراتنا وتوسيع آفاق الإنتاجية".

وتوضح المهندسة ليلى أن الذكاء الاصطناعي يمكنه أن يتولى المهام المتكررة، المملة، أو الخطيرة، مما يحرر البشر للتركيز على الجوانب الإبداعية، والاستراتيجية، والابتكارية، والتفاعلية التي تتطلب التفكير النقدي، والذكاء العاطفي، والقدرة على حل المشكلات المعقدة التي تتجاوز الأنماط المبرمجة.

في عالم يتسارع فيه التطور التكنولوجي، أصبح التكيف المستمر واكتساب المهارات الجديدة ضرورة حتمية للبقاء والازدهار في سوق العمل الذي يعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل ملامحه. يتفق الخبراء على أن المهارات المستقبلية ستتركز حول القدرات البشرية الفريدة التي يصعب على الآلات محاكاتها.

طريق البقاء

يشير الدكتور طارق عبد العزيز، خبير في مستقبل العمل ومؤلف لعدة كتب حول التحول الرقمي، إلى أن "التعليم المستمر وإعادة تأهيل المهارات (Reskilling) وتطوير المهارات (Upskilling) لم يعد خيارًا ترفيًا، بل هو الطريق الوحيد للبقاء في سباق سوق العمل التنافسي".

يضيف الدكتور عبد العزيز أن المهارات المعرفية مثل حل المشكلات المعقدة، والتفكير النقدي، والإبداع، والقدرة على الابتكار، والتعلم النشط، ستكون أكثر قيمة من أي وقت مضى. إلى جانب ذلك، ستزداد أهمية المهارات الاجتماعية والعاطفية مثل التواصل الفعال، والتعاون والعمل الجماعي، والقيادة، والذكاء العاطفي "فالذكاء الاصطناعي قد يكون ذكيًا في معالجة البيانات، لكنه لا يمتلك بعد الفطرة البشرية، والقدرة على التعاطف، أو بناء علاقات إنسانية عميقة".

متطلبات جديدة

من جانبها، تؤكد سارة حسني، مستشارة مهنية متخصصة في التوظيف التقني ومستقبل العمل، أننا "نلاحظ تحولًا جذريًا في متطلبات الشركات" فلم تعد الشهادات التقليدية وحدها كافية لضمان الوظيفة، ويبحث أصحاب العمل اليوم عن الكفاءات، والقدرة على التعلم السريع، والمرونة في التكيف مع التقنيات الجديدة والبيئات المتغيرة باستمرار.

وتضيف حسني أن اكتساب مهارات أساسية مثل البرمجة (حتى للمبتدئين)، وتحليل البيانات، والفهم العام لكيفية عمل الذكاء الاصطناعي وأدواته أصبح ميزة تنافسية قوية حتى في الوظائف غير التقنية. فالعامل في أي مجال، من التسويق إلى الرعاية الصحية، سيجد نفسه يتعامل مع أدوات الذكاء الاصطناعي بشكل يومي.

دور الحكومات والمؤسسات في مواجهة التحدي

لا يقتصر التحول الرقمي على مسؤولية الأفراد فحسب بل تتطلب هذه الثورة جهودًا منسقة ومتكاملة من الحكومات، والمؤسسات التعليمية، والقطاع الخاص لضمان انتقال سلس وعادل، والتقليل من الآثار السلبية المحتملة على سوق العمل. فهل تستعد هذه الجهات بالسرعة الكافية لمواجهة التحديات واغتنام الفرص التي يطرحها عصر الذكاء الاصطناعي؟

وتتابع المهندسة عامر: "نحن نشهد بالفعل زيادة هائلة في الطلب على متخصصي تعلم الآلة، وعلماء البيانات، ومهندسي التعلم العميق في شركتنا، وهناك نمو مطرد في الوظائف التي لم تكن موجودة قبل بضع سنوات مثل 'منسق العلاقة بين الإنسان والآلة' (Human-AI Interaction Designer)".

في سعيها لمواكبة الثورة الرقمية وتأثيرها على سوق العمل، تتبنى الحكومة المصرية والمؤسسات التعليمية استراتيجيات طموحة لضمان انتقال سلس ومستقبل مزدهر في عصر الذكاء الاصطناعي.

التحول الرقمي

يقول الدكتور محمود وفا، المستشار الاقتصادي بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إن "الحكومة المصرية تدرك أهمية تسريع وتيرة التحول الرقمي في كافة القطاعات كركيزة أساسية لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠".

ويوضح أن الجهود الحكومية تركز على تطوير البنية التحتية الرقمية القوية، وتشجيع الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقديم حوافز للشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي.

ويضيف الدكتور وفا: "كما نركز بشكل مكثف على برامج تدريب وتأهيل الشباب بالتعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية، ووضع استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي تهدف إلى دمج هذه التكنولوجيا في الصناعات الرئيسية مع الحفاظ على خلق فرص عمل جديدة. فالتحدي كبير، لكن الفرصة أكبر بكثير لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام يعود بالنفع على الجميع".

دور المؤسسات التعليمية في إعداد الأجيال

من جانبها، ترى الدكتورة نادية فؤاد، رئيسة قسم علوم الحاسب بإحدى الجامعات، أنه "يقع على عاتق المؤسسات التعليمية دور محوري في إعداد الأجيال القادمة لسوق عمل لم يعد تقليديًا". وتؤكد على ضرورة "مراجعة مناهجنا باستمرار وتضمين مفاهيم الذكاء الاصطناعي، وعلم البيانات والأمن السيبراني في جميع التخصصات، وليس فقط التخصصات التقنية".

وتضيف الدكتورة نادية: "يجب أن نركز على تنمية المهارات اللينة والقدرة على حل المشكلات المعقدة وروح الابتكار لدى طلابنا فالمستقبل يتطلب خريجًا متعدد المهارات، ليس فقط تقنيًا، بل وقادرًا على التكيف والإبداع ومستعدًا للتعلم مدى الحياة والشراكة مع الصناعة ضرورية لضمان أن المهارات التي نقدمها تتوافق مع متطلبات السوق الفعلية."

تحديات أخلاقية ومجتمعية

إلى جانب تأثيره على فرص العمل، يطرح الذكاء الاصطناعي تحديات أخلاقية ومجتمعية عميقة لا يمكن تجاهلها تشمل هذه التحديات قضايا الخصوصية وحماية البيانات، والتحيزات الكامنة في الخوارزميات، وحتى مسؤولية اتخاذ القرار من قبل الأنظمة الذكية.

يشير الدكتور علي محمود، باحث في أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، أنه "من المهم تطوير أطر تشريعية وقواعد سلوك تضمن استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول وعادل". ويضيف: "يجب أن نتجنب تفاقم الفجوة الرقمية أو خلق تحيزات غير مقصودة تؤثر سلبًا على فئات معينة من المجتمع. وتُعد الشفافية والمساءلة في تطوير ونشر أنظمة الذكاء الاصطناعي أمرًا بالغ الأهمية".

إن ثورة التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي ليست مجرد موجة عابرة، بل هي تيار جارف يعيد تشكيل كل ما نعرفه عن العمل والحياة. هناك تحديات جمة تتمثل في إمكانية فقدان بعض الوظائف التقليدية، ولكن هناك أيضًا فرص هائلة لنمو اقتصادي غير مسبوق، وخلق وظائف ذات قيمة مضافة أعلى، وتحسين نوعية الحياة بشكل عام.

المستقبل لا ينتظر المتشائمين أو المتخوفين. إنه ينتظر الشجعان الذين يستعدون للتعلم والتكيف والذين يرون في كل تقنية جديدة أداة لتحسين حياتهم ومجتمعاتهم.

علينا أن نكون مستعدين، أفرادًا ومؤسسات وحكومات، لخوض غمار هذه الثورة بروح إيجابية وبنظرة ثاقبة نحو مستقبل تصنعه أيدينا وعقولنا بمساعدة أذكى التقنيات، فكما تحمل "رسالة النور" الأمل والإرشاد، فإن فهمنا وتهيئتنا لهذه الثورة سيضيء لنا طريقًا نحو مستقبل أكثر ازدهارًا وعدلًا.

- باب جديد يحرره مجموعة من شباب الصحفيين،
- يستلهمون من خلاله ذكريات الماضي، شخصياته وأحداثه،
- حتى نستفيد في الحاضر ونحن نتطلع إلى المستقبل.

الكتاب الورقي والرقمي:

صراع التأثير والاستمرارية في عصر التكنولوجيا

- الكتاب الورقي يظل الخيار الأمثل للقراءة المتأنية والاستمتاع الحقيقي
- الكتاب الرقمي يبقى حلًا مثاليًا للوصول السريع والمعرفة المفتوحة

تقرير: إبراهيم نور

في ظل الثورة التكنولوجية التي غيرت ملامح حياتنا، يبرز سؤال محوري حول مستقبل القراءة: هل سيحافظ الكتاب الورقي على مكانته أم أن الكتاب الرقمي سيحل محله؟ هذا الجدل الذي يثيره القراء والمثقفون يتطلب وقفة لفهم مميزات كل منهما وتأثيرهما على القارئ.

يظل الكتاب الورقي جزءًا أصيلًا من التراث الثقافي والإنساني، يحمل بين طياته عبق الماضي ورائحة الورق التي تثير الحنين. كثير من القراء يؤكدون أن متعة القراءة الحقيقية تكمن في تقليب الصفحات وتتبع العناوين بعينيك، وهي تجربة لا توفرها الشاشات.

كما أن هناك دراسات علمية تشير إلى أن القراءة من الورق تساعد على الفهم العميق وتثبيت المعلومات في الذاكرة بشكل أفضل مقارنة بالقراءة الرقمية.

كما أن غياب الإشعاعات الضوئية عن الكتاب الورقي يجعل القراءة أكثر راحة للعينين والقارئ يتذكر المعلومات المقروءة من الكتاب الورقي بشكل أوضح وأطول، وذلك بسبب الربط الذهني بين مكان النص في الصفحة والمعلومات نفسها، وهو ما لا يوفره الكتاب الرقمي بنفس الكفاءة.

من جهة أخرى، أحدث الكتاب الرقمي طفرة في عالم المعرفة، حيث أصبح بإمكان أي شخص تحميل آلاف الكتب في ثوانٍ، دون الحاجة إلى مساحات تخزين أو عناء البحث في المكتبات. كما ساهم في كسر القيود الجغرافية والسياسية، فأصبحت الكتب الممنوعة أو النادرة متاحة للجميع.

ولا يمكن تجاهل الميزات التي يوفرها الكتاب الرقمي لذوي الاحتياجات الخاصة، مثل تكبير الخطوط أو تحويل النص إلى صوت، مما يجعل المعرفة في متناول فئات أوسع.

في النهاية، يؤكدون المتخصصون في عالم القراءة أنه لا يجب النظر إلى الأمر على أنه معركة بين الورقي والرقمي، فلكل منهما مزاياه التي تخدم احتياجات مختلفة. الكتاب الورقي يظل الخيار الأمثل للقراءة المتأنية والاستمتاع الحقيقي، بينما يبقى الكتاب الرقمي حلًا مثاليًا للوصول السريع والمعرفة المفتوحة.

قصر عمر طوسون..
بين أمجاد الماضي وإهمال الحاضر

كتبت: سارة احمد

في أحد شوارع شبرا، وبالتحديد في شارع "أرض الأمير عمر طوسون"، يقف مبنى كبير مهجور، حزين، وكأنه نائم منذ قرون هو ليس مجرد مبني هو قصر الأمير عمر طوسون أحد رجال الأسره العلوية المثقفين الوطنيين.

يمر المارة من أمام هذا القصر دون أن يعلموا أن هنا كان يعزف البيانو، وتقرأ الكتب وتناقش قضايا الدولة، فالقصر لم يكن بيتًا فخمًا فحسب بل كان رمزًا لفكر وثقافة وانفتاح.

الأمير عمر طوسون هو حفيد محمد علي باشا، وكان واحدًا من أبرز المثقفين في زمانه، ولم يكن من هواة القصور فقط، بل كان مؤرخًا وكاتبًا وراعيًا للعلم، اختار أن يكون قريبًا من الناس، فاختار شبرا موطنًا له، في وقت كان الأمراء يفضلون أحياء أخرى مثل جاردن سيتي والزمالك.

بني القصر في أواخر القرن التاسع عشر، على طراز أوروبي عثماني نادر، كانت الحديقة مليئة بالنخيل والزهور الغريبة، وكان للقصر بوابة ضخمة تفتح على عالم من الفخامة والهدوء، الجدران كانت مزخرفة والسقف مرسوم بريشة فنان إيطالي والسلالم من الرخام الأصلي، وكان الأمير يستقبل ضيوفه

• على الرغم من تسجيله كأثر إسلامي عام ١٩٨٤م لم يظهر من يعيد له الحياة!

من كبار رجال الدولة والمثقفين في مكتبة القصر، حيث تعلق الخرائط، وتفتح النقاشات.

مرت السنوات وسقطت الملكية وتبدلت الحياة، وتحول القصر في سبعينيات القرن العشرين إلى مدرسة ثم إلى مبنى مهجور، شبابيكه المتينة تكسرت، وسقفه تآكل، وأصبحت جدرانه مسكنًا للقطط الضالة، وصدى الماضي.

وعلى الرغم من تسجيله كأثر إسلامي عام ١٩٨٤م، إلا أنه لم يجد من يعيد له الحياة، بل ترك للنسيان، بينما تمر بجواره الأجيال لا تعلم من كان هنا.

قصر الأمير عمر طوسون ليس مبني مهجورا فقط هو حكايه مدينة، وقصة رجل، وقطعة من تاريخ مصر، يستحق أن يعود، كمتحف أو مركز ثقافي، لا أن يترك للعتمة والغبار.

يضم ٤٢٥ قطعة أثرية

عربات تحكي تاريخ مصر في متحف المركبات الملكية ببولاق

• تأسس عام ١٨٦٣م كمصلحة للركائب الخديوية..

وتحول إلى إدارة الإسطبلات الملكية عام ١٩٢٢م.. وأصبح متحفًا رسميًا عام ١٩٧٨م

كتب: عبد الرحمن إبراهيم

يقع متحف المركبات الملكية في منطقة بولاق أبو العلا بالقاهرة، ويُعد من أندر المتاحف النوعية عالميًا، حيث يحتل المرتبة الخامسة بعد متاحف مماثلة في روسيا وإنجلترا وفرنسا والنمسا. تأسس المتحف في عهد الخديو إسماعيل عام ١٨٦٣م كمصلحة للركائب الخديوية، ثم تحول إلى إدارة الإسطبلات الملكية في عهد الملك فؤاد الأول عام ١٩٢٢م، وأصبح متحفًا رسميًا عام ١٩٧٨م.

شهد المتحف عملية تطوير شاملة بدأت عام ٢٠١٧م، بتكلفة بلغت ٦٣ مليون جنيه، وشملت الترميمات تجهيز قاعات العرض وتزويدها بأحدث نظم الإضاءة، بالإضافة إلى توفير مرافق لذوي الاحتياجات الخاصة. وأُعيد افتتاح المتحف رسميًا في ٣١ أكتوبر ٢٠٢٠م عبر تقنية الفيديو كونفرانس.

يضم المتحف حوالي ٤٢٥ قطعة أثرية، منها ٤٦ عربة ملكية مختلفة الأحجام والأنواع، تُعد من أندر العربات الملكية ذات القيمة التاريخية، إذ كانت تُستخدم في المراسم والاحتفالات الرسمية. من أبرز المعروضات "عربة الآلاي الكبرى الخصوصي"، المهداة من الإمبراطور نابليون الثالث وزوجته الإمبراطورة أوجيني إلى الخديو إسماعيل بمناسبة افتتاح قناة السويس عام ١٩٦٩م.

يتكون المتحف من خمس قاعات عرض رئيسية: قاعة الأنتيكخانة التي تعرض العربات المهداة، قاعة الاستقبال التي تحتوي على شاشة عرض سينمائي، قاعة الجمالون (الموكب) التي تمثل الشارع في العصور الملكية، قاعة المناسبات الملكية التي تضم العربات المستخدمة في المناسبات الرسمية، وقاعة الملابس والإكسسوارات الخاصة بالعاملين بمصلحة الركائب.

يستهدف المتحف مختلف الفئات العمرية، ويقدم تذاكر مخفضة للطلاب وكبار السن، مع إتاحة الدخول المجاني في بعض المناسبات القومية. ويشهد المتحف إقبالًا متزايدًا من الزوار الأجانب والمصريين على حد سواء، خاصة في فترات الإجازات والمواسم السياحية، لما يحتويه من مقتنيات فريدة لا تتكرر في أي متحف آخر داخل مصر.

المتحف لا يقتصر فقط على العربات، بل يعرض أيضًا مجموعة من اللوحات الزيتية التي تُجسد أفراد العائلة الملكية ومناسباتهم المختلفة، إلى جانب الصور الفوتوغرافية النادرة التي تؤرخ للحقبة الملكية منذ عهد محمد علي وحتى قيام الجمهورية.

نحو ثقافة رقمية آمنة: كيف نثقف أبناءنا؟

كتب: إبراهيم نور

أبرز النصائح: استخدام أدوات الرقابة الأبوية المتاحة في الكثير من التطبيقات، والتي تساعد في ضبط المحتوى وتحديد أوقات الاستخدام، مع احترام خصوصية الأبناء

في ظلّ التوسع الرقمي المتسارع في عالمنا اليوم، أصبح للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي حضور كبير في حياة الأطفال والشباب وترتبط الكثير من مناحي التعليم والترفيه بهذه التقنيات، لكن في المقابل تظهر مخاطر عديدة على صحتهم وسلوكهم، لذلك تعتبر التوعية الرقمية ركيزةً أساسيةً لحماية الأسرة وضمان الاستخدام الآمن للتكنولوجيا الحديثة.

يتيح الإنترنت فرصًا واسعة للتعلم والتواصل، لكنه في الوقت نفسه يحتوي على تحديات تحيط بأبنائنا، فالأطفال المولعون بالأجهزة والشاشات قد يتعرّضون لمحتوى غير مناسب لأعمارهم مثل العنف والمشاهد المخلة، كما يمكن أن يؤدي قضاء ساعات طويلة متواصلة على الإنترنت إلى الإدمان الرقمي الذي يشتت تركيزهم ويؤثر في نمط نومهم وأوقات فراغهم تلعب الأسرة الدور الأساسي والأول في توجيه الأبناء نحو الاستخدام الآمن للتقنية، فالأهل هم خط الدفاع الأول الذي يحمي الأطفال من المخاطر الإلكترونية، ويجب على الوالدين متابعة أنشطة أبنائهم الرقمية بهدوء وتفهم، وتأسيس قواعد واضحة للاستخدام، مثل تحديد أوقات معينة للأجهزة.

ومن المهم أيضًا أن يبني الأهل علاقة ثقة وحوار مع أبنائهم حول الإنترنت، فعند مواجهتهم لأي موقف مزعج عبر الشبكة، يجب أن يشعر الطفل بدعم الأسرة وعدم لومه، هذا الحوار المستمر يفكك حاجز الخوف لدى الأبناء، ويجعلهم أكثر استعدادًا للاستشارة وطلب المساعدة عند الحاجة.

ومن الوسائل العملية المهمة لتثقيف الأبناء رقميًا أن نعتمد على الحوار المفتوح كأساس للعلاقة، حيث ينصح بأن يجلس الأهل مع أبنائهم بانتظام، ويتحدثوا معهم حول تجاربهم على الإنترنت، ويشجعوهم على التعبير عن أي مشاعر أو مواقف مزعجة قد يواجهونها، دون خوف أو لوم

كذلك، تلعب القدوة الحسنة دورًا مهما، فحين يلتزم الوالدان بقواعد استخدام آمن ومسؤول للتقنية، فإن الأبناء يتعلمون منهم تلقائيا كيف يستخدمونها بوعي واحترام

كما يمكن استخدام أدوات الرقابة الأبوية المتاحة في الكثير من التطبيقات، والتي تساعد في ضبط المحتوى وتحديد أوقات الاستخدام، مع ضرورة الموازنة بين الرقابة والاحترام لخصوصية الأبناء.

ومن الوسائل الفعالة أيضًا التعليم المشترك، حيث يشارك الأهل أبناءهم في الأنشطة الرقمية المفيدة، سواء عبر مشاهدة محتوى تعليمي أو استخدام تطبيقات تطوير مهارات، مما يعزز العلاقة الأسرية ويغرس لدى الطفل مفهوم الاستخدام الإيجابي للتقنية.

في النهاية، يبقى التوازن هو سر النجاح، فالتطور التقني اليوم ضرورة لا غنى عنها، لكنه حينما يندمج مع قيمنا يصبح رافداً إيجابياً للحياة وليس مصدر قلق، لذا، تظل ثقافة الاستخدام الآمن والتربية الرقمية المبنية على الاحترام والمسؤولية حجر الزاوية في إعداد جيل واع يستطيع التعامل مع التكنولوجيا بثقة وفي إطار من القيم الأخلاقية.

د. سامية قدري

سلسلة السيولة

سلسلة السيولة أو مجموعة السيولة، كما يميل البعض إلى تسميتها، هي مجموعة من المُصطلحات التي صكها عالم الاجتماع البولندي "زيجمونت باومان" والذي سعى من خلالها إلى تحليل كافة الأوضاع الاجتماعية التي اجتاحت العالم مُنذُ ظهور العولمة، تلك العملية التي حولت العالم من الحداثة الصلبة (كما يُسميها)، وهي الحداثة التي بدأت مُنذُ عصر الأنوار في أوروبا في القرن الثامن عشر إلى الحداثة السائلة Liquid Modernity وهي المرحلة التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية وتنامت وتصاعدت وتيرتها خلال تسعينيات القرن العشرين واستمرت حتى وقتنا الحالي. ويُعرف باومان السيولة بأنها: "حالة مُستمرة من إذابة وتمييع مجموعة كبيرة من الكيانات والبُنى الاجتماعية، والروابط الإنسانية، والنماذج السلوكية، والأخلاق والقيم... إلخ". وتأتي إذابة هذه الكيانات عن طريق التحديث المُستمر لها، التحديث الوسواس القهري، حسب وصفة الذي لا يجعل هُناك حالة نهائية في الأفق، ولا هدف نسعى الوصول إليه. بمعنى آخر، فإن الحداثة الصلبة هي مرحلة الإنتاج والتطور الذي تتحكم فيه الدولة وتكبح جماع الأفراد لصالح المجموع. أما مرحلة السيولة هي تخلي الدولة عن هذا الدور، وفتح السوق الرأسمالي الحر، والاستهلاك والتحديث المُستمر الذي لا غاية له إلا مزيد من الاستهلاك والإشباع اليومي والمؤقت للرغبات.

وتتكون سلسلة السيولة من ثمانية مفاهيم ناقشها باومان في ثمانية كُتب ليوضح لنا مجالات السيولة وهي: الحداثة السائلة، والحب السائل، والحياة السائلة، والأزمنة السائلة، والأخلاق السائلة، والخوف السائل، والمراقبة السائلة وأخيرًا، الشر السائل. وسوف أُقدم للقارئ العزيز عبر ثمانية مقالات هذه السوائل الثمانية، أو الكُتب الثمانية، بشرح مُبسط لكي يُمكننا أن نعي ونفهم العالم الذي نعيش فيه.

(٥)
الأخلاق في عصر الحداثة السائلة

يسعى باومان في كتابة الذي يحمل عنوان: "الأخلاق في عصر الحداثة السائلة" للإجابة على تساؤل مفاداه: أي فرصة للأخلاق في عالم استهلاكي مُعولم؟ وكما يتضح من السؤال، يستتكر وجود الأخلاق في ظل العولمة، أو ما بعد الحداثة الصلبة، أو في ظل الحداثة السائلة ذات النزعة الاستهلاكية الواضحة والمُتعاظمة، لا استهلاك السلع والأشياء فحسب، بل استهلاك المعاني والصور والعلاقات، والمُعتقدات... إلخ. كما اتضح في

المقالات السابقة. لقد أصبح العالم غير مُرحب بالأخلاقيات على نحو عنيد ومُحير.

لقد كانت مقولة "تُحب جارك مثلما تُحب نفسك" واحدة من المبادئ الأساسية للحياة المُتحضرة في زمن الحداثة الصلبة وأحد المطالب الأخلاقية الأساسية، إلا أن هذا المبدأ الذي دعت إليه الحضارة لم يعُد موجودًا وحل محله المصلحة الذاتية والبحث عن السعادة، وأصبح القبول بمحبة الجار مبدأ غير مقبول، ليس فقط هذا، بل وكُل الطُرق المألوفة للعيش الإنساني؛ بما في ذلك الأعراف والقواعد. فمع سيولة الأوضاع الاجتماعية وتزايد ضعف الروابط الإنسانية، وأجواء الحيرة وعدم الأمان، والخوف السائل غير الواضح، أصبح عقبة في مواجهة محبة الآخر خاصة، (اللاجئون، طالبوا اللجوء، المنفيون في أجزاء فقيرة من الأرض).

يُناقش باومان في كتابة هذا، قصة اللاجئين أو ما يُطلق عليهُم "القادمون المُتأخرون إلى الحداثة" هؤلاء الذين يطردون من بيوتهم أو يقتلون، أو يرغمون إلى الهروب بحياتهم وراء حدود بلادهم نتيجة للحروب والمذابح، وانتشار جيوش العصابات، أو الشباب العاطل فاقدوا الأمل، والتآلف البشري في نحوم الأرض، الغرباء، المرفوضون، المقابلون في كل مكان بالكراهية والحقد. إنهم خارج المكان حيثما ذهبوا ماعدا في الأماكن التي هي خارج المكان حيثما ذهبوا ماعدا في الأماكن التي هي خارج المكان؛ أو الأماكن الموجودة في اللامكان، التي تبدو مع الخرائط التي يستعملها السياح العاديون في أسفارهم. إن ما يحدث لهؤلاء هو استعارة جماعية لمفهوم قابلية التخلص من البشر.

من القضايا التي تتعلق أيضًا بمسألة الأخلاق، قضية الإبادة الجماعية التي تُمارس ضد الأقليات في أجزاء عديدة من العالم والتي يطلق عليها "القتل الباتر" الذي بدأ بمحرقة اليهود (الهولوكوست) وصولًا إلى القتل الجماعي الموجه ضد جماعات إثنية وعرقية بطردها من أماكنها أو إضعافها.

ثمة قضية مهمة وخطيرة، يصفها لنا باومان في إطار حديثة عن الأخلاق في زمن الحداثة السائلة وهي "تمدية الحب" أي جعله ماديًا تحت ظاهرة "الهجوم الاستهلاكي" الذي لعب دورًا خطيرًا في تدمير العلاقات، لا سيما الأسرية، حيث يتعرض العاملون لقصف متواصل من الإعلانات خلال المشاهدات التليفزيونية (وهي بمثابة نصف وقت راحتهم) ومن ثم يصبحون على قناعة بأنهم بحاجة إلى مزيد من الأشياء، ولشراء هذه الأشياء فإنهم يحتاجون إلى المال، ولكي يكسبون المال، فإنهم يعملون لساعات أطول، ولكونهم بعيدين عن منازلهم لتلك الساعات، فإنهم يعوضون غيابهم عن البيت بهدايا تكلفهم المال... وهكذا تستمر الدورة. وبالإضافة إلى الغيات الروحي والجسدي عن المشهد البيتي، يُصبح العاملون من الذكور والإناث غير قادرين على تحمل الصراعات، سواء كانت صغيرة أم كبيرة، كما أنهم ليس لديهم الوقت للتعاطف، والحوارات المكثفة، وأحيانًا المكتوبة والمؤلمة والتي تحتاج زمنًا طويلًا وتستهلك الطاقة، ناهيك عن القرارات بشأن سوء الفهم والاختلافات فيما بينهم.

ما الذي جعل الأخلاق سائلة في مجتمع ما بعد الحداثة أو الحداثة السائلة. يُجيب باومان عبر فصول كتابه، بأن "الفردانية" هي التي تجعل معظم الأشياء، أو ربما كلها، التي تملأ الحياة اليومية لكل إنسان غير ضرورية ولا قيمة لها: السعي من أجل البقاء، احترام الذات، أو تضخيمها، وضع الأهداف والوسائل إلى جانب بعضها، حساب الربح والخسارة، البحث عن اللذة، الرغبة في السلام والقوة. ولأن الفضاء الأخلاقي يتطلب التفرغ من النشاط اليومي وترك أنماطه وتقاليده الدنيوية. وهذا لن يحدث بالطبع، لأن الذات الأخلاقية سوف لا تشعر بالارتياح لعدم قدرتها على التخلي.

ثمة قضية أخرى تتعلق بالأخلاق وتعتبر مصدرًا من مصادر الخطر الاجتماعي وهي: "الأماكن المُسيجة" أو المساكن ذات السور Gatted Communities، كما يطلق عليها البعض، فقد انتقل مصدر الخطر بالكامل إلى هذه المناطق الحضرية واستقر هناك، حيث بدت هذه الأماكن وكأنها حرب ضد انعدام الأمن، خاصة المخاطر التي تُهدد السلامة الشخصية، سواء من الأصدقاء، الأعداء، الأقرباء المراوغون والغامضون. فالمساكن المسيجة، سواء التي بنيت من أجل الأغنياء أو قسريًا من أجل الغرباء أو معدومي الإمكانيات، فالأولى (منازل الأغنياء) لها عالمها الخاص وهي أكثر تقدمًا وأكثر تحصينًا حيث يسكنها "النخب الكوكبية"، التي تعيش في منفى داخلي اختياري لأنها مُعرضة للخطر من أي مكان.

لقد كان الاحتماء من الخطر دافعًا رئيسيًا وراء بناء المُدن، التي كانت حدودها في الغالب تُحدد بأسوار وحصون منذ القرون القديمة وحتى العصور الوسطى وامتدادًا إلى مستوطنات الأمريكية الأصلية

كان يُمكن لذلك أن يحدث عندما كان الضبط الذي تُمارسه الجماعة على سلوك أفرادها بمثابة قاعدة معيارية ضرورية وحتمية وأداة صحية ومفيدة لحماية التجمع الإنساني، وبوصفها أيضًا حماية للإنسان ضد حياة كريهة، ومهينة وقصيرة. لقد كانت هذه القواعد، كما ذهب فرويد، الجوهر الحقيقي للحضارة. إلا أن العالم اليوم غير مُرحب بهذه القواعد والأخلاقيات؛ فمع قدوم الحداثة السائلة، تم تدمير نظام الضبط المعياري هذا وكانت النتيجة تحرر السلوك الإنساني من الرقابة والسيطرة وتبدلت الوظائف التي كانت "اجتماعية" إلى "سياسات حياة فردية"، حيث ألغيت المسئولية على الأفراد، وتفاقم مبدأ اللذة، التحرر من ضوابط الماضي، والسعي إلى الاستهلاك الربحي. زمن ثم أصيب الإنسان المعاصر بالصراعات وضغوط نفسية غير مسبوقة. فصراع الفرد مع مهمة "التخلي عن القواعد" يؤدي به إلى حالة من الحيرة الدائمة، وإلى تعنيف معولم ومهين للذات. إن مفاهيم المسئولية والاختيار المسئول التي كان في الماضي تسكن في حقل الواجب الأخلاقي والاهتمام بالآخر اهتمامًا أخلاقيًا انتقلت إلى مناطق تحقيق الذات وحساب المخاطر. وفي تلك العملية اختفى، أو كاد أن يختفي، الآخر بوصفه المحرك، والهدف، والمقياس لمسئولية مقبولة ومحققه بعد أن أبعدته أو هيمنة عليه ذات الفاعل. لقد أصبحت إحدى سمات الحياة البشرية أن يلتقي بعضنا بعضا "بشك طبيعي".

لقد حلت السوق الاستهلاكية محل الحداثة الصلبة في تجريد الأشياء من قيمتها: مهمة التخلص من سموم التكاتف الاجتماعي الذي يُعززه الوجود المشترك.

وفي النهاية، فقد شكلت العولمة أو الحداثة السائلة تحديدًا أخلاقيًا نتيجة لإزالة الحدود الزمانية والمكانية بين البشر، فما جعلتنا غير قادرين على حماية أنفسنا أو حماية أولئك الموجودين على الطرف المستقبل لأفعالنا على الشبكة العنكبوتية؛ ففي هذه الشبكة لا نستطيع أن نتأكد من براءتنا الأخلاقية متى عانى إنسان آخر من الإهانة، والبؤس، والألم حيث أصبحنا لا نشعر بالذنب من الأذى الذي يُصاب بِهِ الآخرون.

القس صموئيل حبيب

يكتب عن قيمة العمل

رسالة نور

يكتبها:

د. رامي عطا صديق

عرفت مصر قانون تنظيم الصحافة الذي صدر في ٢٤ مايو ١٩٦٠م، وبمقتضاه انتقلت ملكية بعض المؤسسات الصحفية إلى الدولة، مثل الأهرام وأخبار اليوم وروز اليوسف ودار المعارف..، ويُطلق عليها الصحف القومية، وأصبح الاتحاد القومي يُشرف على الصحف بشكل عام.

وصدر عدد يناير ١٩٦١م من مجلة (رسالة النور)، شعارها "مجلة الريف تُكتب بأسلوب سهل لأبناء الريف المصري". وتحت عنوان "عزيزي القارئ.." كتب رئيس التحرير القس صموئيل حبيب يقول:

"بعد تنظيم الصحافة صارت مجلة رسالة النور تحت إشراف الاتحاد القومي. فالاتحاد القومي هو الذي يُنظم الصحافة ويُشرف عليها. وهو الذي يرى أن كل مجلة تقوم برسالتها خير قيام لله والوطن.

ورسالة النور تحترم الوطن. فهي المجلة الوحيدة في الجمهورية العربية المتحدة التي تُكتب بأسلوب يتناسب مع الفلاح ومع القرية. ورغم أن هناك مجلات أخرى للريف مثل: "التعاون الجديد" و"المجلة الزراعية" وغير ذلك، إلا أن رسالة النور تُكتب بأسهل أسلوب يتناسب مع المتعلم جدًا.

ورسالة النور تخدم الوطن الحبيب. فهي تقدم ثقافة ورسالة لعدد كبير من أبناء القرية في مصر والسودان وبعض البلدان العربية.

رسالة النور، هي المجلة القومية العربية، ومجلة الشعب".

• أرجو أن كلمة "أعيان"

تُشطب من قاموس الحياة

قيمة العمل

كان من الملاحظ أن مجلة (رسالة النور)- منذ نشأتها وإلى اليوم- تهتم في مختلف أعدادها بترسيخ منظومة القيم الإيجابية في المجتمع المصري، ومن ذلك قيمة العمل واحترام الوقت واحترام المرأة وتقدير مكانتها في الأسرة والمجتمع.، وغيرها من قيم وسلوكيات لائقة ومطلوبة.

ومن ذلك أن (رسالة النور) في عددها الصادر بتاريخ فبراير ١٩٦١م، نشرت مقالاً كتبه القس صموئيل حبيب في باب "أفكار"، عنوانه "حضرته من الأعيان!.."، انتقد فيه الأغنياء الذين لا يعملون، مُكتفين بأنهم من الأعيان الذين يمتلكون أموالاً كثيرة، وهو يدعو قراءه إلى العمل وعدم تضييع الوقت فيما لا ينفع ولا يفيد.

قال القس صموئيل في مقاله:

"حضرته من الأعيان!..

والأعيان كثيرون...

نعرف الأعيان بأنهم هؤلاء الذين لديهم مال كثير وأطيان كثيرة وخدم كثيرون...

وكل شيء كثير...

ولكن هناك شيء واحد لا يوجد عندهم، وهو العمل. ليس عندهم عمل. لا يعملون!!!

يا للعجب، وكيف يوجد شخص لا يعمل؟

وهل هناك شخص يمكنه أن يتمتع بلذة الحياة بدون عمل.

هؤلاء هم الأعيان...

الذين يعيشون أسيادًا، يقضون وقتهم على المصاطب أو في جلسات الأنس والسمر، وليس لهم عمل حيوي في حياتهم. هؤلاء هم الذين "ماتوا" وهم أحياء.

فالشخص الذي لا يعمل يموت من الكسل والخمول. عقله يتوقف عن التفكير النشيط الصحيح السليم. ولا يرى في الحياة لذاتها الحقيقية، وإنما يرى الخيبة والكسل. إنه يظن أن متعة الحياة في السيادة والغنى. ومتى ذهب عنه الغنى، وضاعت عنه السيادة يصير إنسانًا عاديًا بسيطًا.

هل أنت من الأعيان؟

إن شرف الحياة هو العمل.. الكنّاس أشرف من الغني العظيم الذي لا عمل له. بيع الجرائد، البائع المتجول، أو أي وسيلة أخرى لكسب الرزق أشرف من حياة رجل غني لا عمل له.

اقض وقتك في شيء ثمين.

لا تضيع كل وقتك في اللعب والتسلية ومسك السيرة. هناك ما هو أثمن من ذلك في الحياة. اعمل... وفتش عن طرق لخدمة المحتاجين للخدمة...

إنني أرجو أن كلمة "أعيان" تُشطب من قاموس الحياة".

• اقضِ وقتك في شيء ثمين.. ولا تضيع كل وقتك في اللعب والتسلية ومسك السيرة

النمو الاقتصادي.. تحديات وفرص

التمكين الاقتصادي ومشروعات الأمل

الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

العنوان: مربع 1331 شارع الدكتور أحمد زكي -
النزهة الجديدة - القاهرة - مصر

العنوان البريدي: صندوق 162 - 11811 - بانوراما - القاهرة

التليفون: 002 02 2262 1425 /6/7/8

البريد الإلكتروني: info@ceoss.org.eg

www.ceoss-eg.org

/ceoss